

Distr.: General  
8 March 2013  
Arabic  
Original: English

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



## وثيقة أساسية مشتركة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

كينيا\*

[٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١]

\* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤٧-١	المعلومات العامة الوقائية والإحصائية عن كينيا
٤	٣٥-٢	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكينيا
٤	١٦-٢	الخصائص الديمغرافية والاجتماعية
٨	٢٨-١٧	الخصائص الاقتصادية
١٢	٣٥-٢٩	الجريمة في كينيا
١٤	٤٧-٣٦	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني لكينيا
١٤	٣٨-٣٧	القوانين المطبقة
١٤	٣٨-٣٧	الدستور الكيني، ٢٠١٠
١٥	٣٩	الحكومة
١٥	٤٢-٤٠	تشكيل البرلمان
١٦	٤٣	السلطة التنفيذية الوطنية
١٦	٤٥-٤٤	السلطة القضائية
١٧	٤٧-٤٦	النظام الانتخابي
١٧	١٥٩-٤٨	ثانياً - الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان
١٧	٥٣-٤٨	ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان
١٧	٥٢-٤٨	(أ) التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان
٢٢	٥٣	(ب) التحفظات والإعلانات
٢٢	٦٩-٥٤	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٢٢	٥٦-٥٤	(أ) الحماية الدستورية والإدماج
٢٣	٥٦-٥٥	تطبيق شرعة الحقوق
٢٣	٥٧	(ب) سلطة المحاكم فيما يتعلق بدعم وإنفاذ شرعة الحقوق
٢٣	٥٩-٥٨	(ج) وسائل الانتصاف المتاحة فيما يخص انتهاك حقوق الإنسان
٢٤	٦٩-٦٠	(د) إنفاذ شرعة القانون
٢٤	٦٤-٦٣	تقييد الحقوق
٢٥	٦٩-٦٥	المساعدة القانونية
٢٧	٨٧-٧٠	جيم - المؤسسات المسؤولة عن مراقبة تنفيذ حقوق الإنسان
٣١	٨٧-٨٥	قبول كينيا لولاية الآلية الإقليمية لحقوق الإنسان
٣٢	١٣٣-٨٨	دال - الإطار الذي يروج من خلاله لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٣٢	٨٨	(أ) الإدارة الإقليمية
٣٣	٩٠-٨٩	(ب) دور البرلمان والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
٣٣	٩٢-٩١	(ج) نشر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان
٣٣	٩٦-٩٣	(د) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الموظفين العموميين

٣٤	٩٩-٩٧	تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري (هـ)
٣٥	١١١-١٠٠	دور المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية..... (و)
		اعتمادات الميزانية واتجاهات التغيير نحو حقوق الإنسان في إطار (ز)
٣٨	١١٥-١١٢	الصكوك المختلفة.....
٣٩	١١٧-١١٦	الصحة.....
٣٩	١١٩-١١٨	التعليم.....
٤٠	١٢٠	المياه.....
٤١	١٢١	الإسكان.....
٤١	١٢٥-١٢٢	الأمن الغذائي.....
		التعاون الإنمائي وتقديم المساعدة من أجل تعزيز وحماية حقوق (ح)
٤٢	١٣١-١٢٦	الإنسان.....
٤٥	١٣٣-١٣٢	التعاون الكيني وتقديم المساعدة الإنمائية للبلدان الأخرى.....
٤٥	١٤٣-١٣٤	دور عملية الإبلاغ في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني..... هاء -
٤٥	١٣٥-١٣٤	(أ) تاريخ كينيا فيما يتعلق بالإبلاغ.....
		(ب) مساهمة مختلف أصحاب المصلحة في عملية الإبلاغ التي تضطلع
٤٧	١٤٢-١٣٦	بها الحكومة.....
		دور اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان في عمليات الإبلاغ
٤٩	١٤٣	الرسمية.....
٤٩	١٥١-١٤٤	معلومات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان..... واو -
٤٩	١٤٦-١٤٤	(أ) السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.....
٥٠	١٤٨-١٤٧	(ب) الاستعراض الدوري الشامل.....
٥١	١٥١-١٤٩	متابعة المؤتمرات الدولية.....
		تنفيذ الأحكام الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاركة بين جميع زاي -
٥٢	١٥٩-١٥٢	معاهدات حقوق الإنسان أو بين العديد منها.....
٥٢	١٥٤-١٥٢	(أ) التدابير المتخذة للقضاء على التمييز وضمان المساواة.....
٥٣	١٥٦-١٥٥	التمييز ضد المرأة.....
٥٤	١٥٩-١٥٧	التدابير التشريعية المتخذة لمكافحة التمييز.....

## أولاً - المعلومات العامة الوقائية والإحصائية عن كينيا

١- يشرف حكومة جمهورية كينيا ويسعددها أن تقدم هذه الوثيقة الأساسية وفقاً للمبادئ التوجيهية المنسقة لإعداد التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (HRI/MC/2005/3)، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم وثيقة أساسية موحدة ووثائق مخصصة لمعاهدة بعينها. وسيوفر هذا خلفية للتقارير المختلفة التي تقدم في إطار الصكوك المختلفة لحقوق الإنسان التي تكون كينيا دولة طرفاً فيها.

## ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكينيا

### الخصائص الديمغرافية والاجتماعية

٢- كينيا بلد في شرق أفريقيا يقع على جانبي خط الاستواء وتبلغ مساحته الإجمالية ٦٥٠ ٥٨٢ كم<sup>٢</sup>، منها ٢٥٠ ٥٦٠ كم<sup>٢</sup> من الأراضي الجافة بينما تغطي المياه المساحة الباقية التي تبلغ نحو ٤٠٠ ١٣ كم<sup>٢</sup>. وتمثل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة قرابة ٨٠ في المائة من مساحة البلد بينما لا تمثل الأراضي الصالحة للزراعة سوى ٢٠ في المائة.

٣- وكينيا مجتمع متعدد الأعراق، متعدد الإثنيات، متعدد الثقافات، متعدد الأديان. واللغة الوطنية هي اللغة الكيسواحيلية، في حين أن اللغتين الرسميتين هما اللغة الكيسواحيلية واللغة الإنكليزية (وإن كان هناك لغات محلية عديدة أخرى يُتحدث بها). ويشكل الأشخاص المنحدرون من أصول أفريقية نحو ٩٠ في المائة من السكان؛ وينقسمون إلى ٤٢ جماعة إثنية رئيسية. وتنتمي هذه الجماعات إلى ثلاث أسر لغوية: البانتو، والكوشيتية والنيلوتية. وتتألف الجماعات الرئيسية من: البانتو المكونة من الكيكونو (٢٢ في المائة)، واللوهيا (١٤ في المائة) والكامبا (١١ في المائة)، والميرو (٦ في المائة)، والإمبو (١,٢٠ في المائة)، والكيساي (٦ في المائة) والميجيكيندا (٤,٧ في المائة)، والتايتا (٠,٩٥ في المائة)، والبوكومو (٠,٢٧ في المائة) والبانجون (٠,٢٠ في المائة)، والبوني - ساني (٠,٠٥ في المائة)، والتافيتا (٠,٠٧ في المائة)؛ والكوريا (٠,٥٢ في المائة)، والمبيري (٠,٤٧ في المائة) والباسوبا (٠,٥ في المائة)، والنيلوث. بمن فيهم الليو (١٣ في المائة)، والكالينجين (١٢ في المائة)، والتوركانا (١,٣٢ في المائة)، والتيسو (٠,٨٣ في المائة)، والسامبورو (٠,٥٠ في المائة)، والماساي (١,٨ في المائة)، والكوشيت، بمن فيهم الصوماليون (٠,٢١ في المائة)، والأورومو (٠,٢١ في المائة)، والرنديل (٠,١٢ في المائة)، والبوران (٠,٣٧ في المائة)، والغاربا (٠,١٧ في المائة). ويجدر بالملاحظة أن هذه الجماعات الرئيسية تنقسم داخلياً إلى جماعات قبلية أصغر كثيرة. ومعظم الكينيين ثنائيو اللغة ويتعاملون باللغتين الإنكليزية والسواحيلية. وتتكلم نسبة مئوية كبيرة باللغة الأصلية للقبيلة الإثنية التي ينتمون إليها.

٤- ويبلغ العدد الإجمالي للسكان في كينيا ٠٩٧ ٦١٠ ٣٨ (نتائج تعداد ٢٠٠٩) يتألفون من ١٩ ٤١٧ ٦٣٩ امرأة و١٩ ١٩٢ ٤٥٨ رجلاً. وتأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار

صراحة تأثيرات الزيادة في معدل الوفيات الناتجة عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض العمر المتوقع، وارتفاع معدل وفيات الرضع، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض معدلات النمو السكاني، وحدوث تغيرات في توزيع السكان بحسب السن ونوع الجنس عما هو متوقع في غير ذلك من الأحوال. ويعيش ٦٧,٧ في المائة من السكان في المناطق الريفية. ويعيش في كينيا عدد كبير من السكان الشباب. وتعرف السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب لعام ٢٠٠٧ الشباب بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٠ سنة. وفي حين أن مفهوم الشباب يرتبط ارتباطاً عريضاً بالانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، وتعتبر بعض التعاريف أن الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية السياسية هي الحد الأدنى الفاصل بين المرحلتين. وتبلغ نسبة الإناث بين الشباب ٥١,٢ في المائة أو ٨٨٨ ٠٠٦ ٤ أنثى بينما تبلغ نسبة الذكور ٤٨,٨ في المائة أو ٨٧٧ ٧٥٨ ٣ ذكراً.

٥- وتبلغ نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بين السكان ٣,٥ في المائة. بينهم ٦٢٣ ٦٨٢ من الإناث و ٦٨٩ ٦٤٧ من الذكور. على أنه يجدر بالملاحظة أن هذه الأرقام قدمت باعتبارها أرقاماً متحفظة، نتيجة لأن المحلات التقليدية فقط للإعاقة هي التي تؤخذ بعين الاعتبار (الإعاقات البدنية، والعقلية، والسمعية، والبصر، والكلام)، وأن السؤال المتعلق بذلك لم يوجه إلا "للأسر المعيشية التقليدية". وتبلغ نسبة الإناث بين ذوي الإعاقة ٥١ في المائة، بينما تبلغ نسبة الذكور ٤٩ في المائة. وأعلى النسب بين ذوي الإعاقة هي الإعاقة البدنية والإعاقة المتعلقة بالرعاية الذاتية (٣١ في المائة)، تليها الإعاقات البصرية (٢٥ في المائة) والإعاقات السمعية (١٤ في المائة).

٦- على أن من المهم ملاحظة أن التقديرات الأخرى تختلف اختلافاً كبيراً من وثيقة إلى أخرى وأن هناك نقصاً بصفة عامة في البيانات التي يعول عليها عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا. وعلى سبيل المثال، فإنه بحسب الاستقصاء الوطني بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في كينيا (حكومة كينيا، ٢٠٠٨)، يعاني ٣,٦ في المائة من الشباب بين سن ١٥ سنة و ٢٤ سنة من إعاقات تمثل الإعاقات البصرية والبدنية أعلى نسب انتشار بينها، وهي ١,١ في المائة لكل منهما. وبلغت نسبة انتشار الإعاقة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ سنة ٤ في المائة. وأعلى الإعاقات انتشاراً في هذه الفئة العمرية هي الإعاقات البدنية التي تبلغ ١,٣ في المائة فالإعاقات البصرية التي تبلغ ١,١ في المائة.

٧- ويرد في الجدول أدناه توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة

#### توزيع السكان حسب الفئات العمرية العريضة

العمر	١٤-٠	٦٤-١٥	٦٥+
الإناث	٨ ٣٩٨ ٠٠٠	١٠ ١٨٠ ٠٠٠	٦٠٢ ٠٠٠
الذكور	٨ ١٧٣ ٠٠٠	١٠ ٥٠٥ ٠٠٠	٧٣٠ ٠٠٠

المصدر: وزارة التخطيط، ٢٠١١.

٨- وتوزيع السكان غير منتظم بصفة عامة ويختلف من ٦٧,٢ شخصاً لكل كيلومتر مربع في المناطق ذات القدرة العالية إلى ٣ أشخاص لكل كيلومتر مربع في المناطق القاحلة. وتتألف نحو ٢٠ في المائة فقط من أراض زراعية ذات قدرة تتراوح بين المتوسطة والعالية، وتدعم ٨٠ في المائة من السكان. ويعيش بقية السكان الذين تبلغ نسبتهم ٢٠ في المائة على نحو ٨٠ في المائة من الأراضي، وهي أراض قاحلة إلى شبه قاحلة. وينعكس هذا في التوزيع غير المنتظم للقدرة الزراعية وفرص العمالة. وتشمل العوامل الأخرى التي تؤثر على نمط توزيع السكان السياسات التاريخية المتعلقة باستيطان الأراضي. وتوجد أكثر المناطق من حيث الكثافة السكانية في الحضر وحول بحيرة فيكتوريا، وفي المرتفعات والشريط الساحلي، حيث توجد تربة خصبة وأمطار جيدة التوزيع يمكن الاعتماد عليها. أما المناطق التي توجد بها أعداد ضئيلة من السكان فهي الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة ذات التربة الضعيفة والمناخ غير الجيد.

٩- ويعاني سكان البلد من ارتفاع معدلات وفيات الرضع الذي يبلغ ٥٣,٤٩ حالة وفاه لكل ١٠٠٠ مولود حي بصفة عامة و٥٠,٦٣ حالة وفاه لكل ١٠٠٠ مولود حي بالنسبة للإناث؛ و٥٦,٢٨ حالة بالنسبة للذكور. ويقدر معدل العمر المتوقع بنحو ٥٨,٨٢ سنة بصفة عامة، ويصل إلى ٥٩,٣٢ سنة للإناث و٥٨,٣٣ للذكور. ويقدر المعدل الإجمالي للخصوبة بنحو ٤,٣٨. كما تواجه كينيا معدلاً مرتفعاً فيما يتعلق بالإعالة، مع وجود ٤٢,٣ في المائة من السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (جميع تقديرات ٢٠٠٩).

١٠- وتشمل التوجهات الدينية الرئيسية المسيحية (٧٨ في المائة)، والإسلام (١٠ في المائة)، والديانات التقليدية الأفريقية (١٠ في المائة)، والهندوسية والسيخية (١ في المائة). وترى بعض الأقليات في كينيا أن الدين أصبح بصورة متزايدة عاملاً رئيسياً في المواطنة وفي تعزيز حق الحصول على الجنسية. وعلى سبيل المثال، يجادل بعض الذين يعتنقون الإسلام أن كينيا تحكم كبلد مسيحي. وكثيراً ما يشنكي بعض الذين يؤمنون بالمعتقدات الأفريقية التقليدية من أن الحقوق التي تمنح في إطار نظام القوانين الإنكليزي تعطي أولوية على الحقوق التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين العرفية التي تتداخل مع المعتقدات الدينية التقليدية.

١١- ويتألف نظام التعليم في كينيا من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي (٨ سنوات)، والثانوي (٤ سنوات)، والجامعي (٤ سنوات). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعلنت الحكومة الكينية عن تطبيق نظام التعليم الابتدائي المجاني. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنحو ٧٠ في المائة. ولم يرتفع الالتحاق في المرحلتين الثانوية والثالثية بنفس النسبة لأنه لا يزال الدفع شرطاً للحضور. وفي ٢٠٠٧، أصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه أنه اعتباراً من ٢٠٠٨ سيكون التعليم الثانوي مدعماً بدرجة كبيرة، مع تحمل الحكومة لجميع رسوم التعليم.

١٢- وتزداد الفروق بين الإناث والذكور في قطاع التعليم مع تقدم الطلبة في نظام التعليم. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٤,٦ في المائة للذكور،

وبلغت ٩٠,٥ للإناث، و٩٢,٥ في المائة على الصعيد الوطني. وتمثل هذه النسبة ارتفاعاً في معدل الالتحاق الصافي من ٨٥,٣ في المائة للذكور و٨٣,٨ للإناث، و٨٤,٥ في المائة على الصعيد الوطني في ٢٠٠٤.

١٣- وشهد معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الثانوية لعام ٢٠٠٨ انخفاضاً كبيراً؛ إذ وصل بالنسبة للذكور إلى ٢٩,٨ في المائة؛ وبالنسبة للإناث إلى ٢٧,٩ في المائة. وبالنسبة للجنسين كليهما، يمثل هذا انخفاضاً كبيراً في معدلات المرحلة الابتدائية، وإن كانت هذه الأرقام تظهر تحسناً بالمقارنة بأرقام ٢٠٠٤ عندما وصل المعدل الصافي للالتحاق للذكور ١٩,٧ في المائة وللإناث إلى ١٩,١ في المائة. وترد في الجدول أدناه معدلات الانتقال الفعلية من المستوى الابتدائي إلى المستوى الثانوي خلال الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، بحسب نوع الجنس.

#### معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية بحسب نوع الجنس (٢٠٠٨-٢٠٠٠)

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
٢٠٠٠	٤٣,٥	٤٢,٦	٤٣,٣
٢٠٠١	٤٥,٦	٤٣,٤	٤٤,٥
٢٠٠٢	٤٤,٥	٤٢,٥	٤٣,٤
٢٠٠٣	٤٩,٢	٥٥,٢	٥١,٩
٢٠٠٤	٥١,٩	٤٧,٢	٤٩,٦
٢٠٠٥	٤١,٨	٤٠,٢	٤١,٠
٢٠٠٦	٤٧,٢	٤٤,٥	٤٦,٠
٢٠٠٧	٥١,٢	٤٧,٣	٤٩,٣
٢٠٠٨	٥٤,٦	٥٠,٠	٥٢,٤

المصدر: وزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا، ٢٠٠٩.

١٤- ووفقاً للاستقصاء الاقتصادي لكينيا لعام ٢٠٠٩، عن الالتحاق بالمستوى الجامعي (العام والخاص)، بلغت نسبة الإناث بين الطلبة ٤٠,١ في المائة في حين بلغت نسبة الذكور ٥٩,٨ في المائة. وكانت هذه الأرقام هي ذاتها تقريباً أرقام العام السابق، أي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتكررت الحالة ذاتها في المعاهد التقنية، أي أن معدل التحاق الذكور كان أعلى؛ وإن بهامش أقل، أو بنسبة ٥١,٥ في المائة للذكور، و٤٨,٤ في المائة للإناث.

١٥- وفيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة، تشير إحصاءات وزارة التعليم إلى أن عدد المؤسسات التي تقدم خدمات تعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ارتفعت من ٩٢٦ مؤسسة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٧٤ مؤسسة في عام ٢٠٠٨ (وزارة التعليم، ٢٠٠٩). وارتفع التحاق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى ذروة قوامها ٤٠٩ ١٤٣ طفلاً في عام ٢٠٠٨. غير أن ٧٨ في المائة منهم (أو ٩٩٥ ١١١ طفلاً) كانوا في نيروبي، وكان الـ ٢٢ في المائة المتبقين

منتشرين في المقاطعات السبع الأخرى. وكان انخفاض معدلات الالتحاق في المقاطعة الشمالية الشرقية مصدر قلق للحكومة. ويشير هذا إلى أنه في الحين الذي أحرز فيه تقدم على المستوى الوطني، فإن هذا ينطبق بقدر أكبر على البيئات الحضرية، في حين أن الكثير من الشباب في المناطق الريفية والهامشية قد لا يحصلون على التعليم السليم.

١٦ - وعلاوة على ذلك، فإن الأدلة تشير فيما يبدو إلى أن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة يراعي جوانب الإعاقة "التقليدية" فقط (الإعاقات العقلية، والبدنية، والسمعية، والبصرية). ويشير تحليل إحصاءات وزارة التعليم (وزارة التعليم، ٢٠٠٩) إلى أنه من بين جميع المؤسسات التي تعني بذوي الاحتياجات الخاصة في كينيا في ٢٠٠٨، كان هناك ٤١ في المائة فقط منها يعني بالأطفال الذين يواجهون تحديات سمعية، و ٤٠ في المائة يعني بالإعاقة العقلية، و ١١ في المائة يعني بالإعاقة البدنية، و ٧ في المائة يعني بأشكال الإعاقة البصرية. ومن ثم يظل هناك الكثير من طالبي العلم من ذوي الإعاقات المتواترة الحدوث مثل الإعاقات المتعلقة بالقدرة على التعلم، والمشاكل السلوكية، نظراً لأن هناك مؤسسات متخصصة تعني بحالتهم.

### الخصائص الاقتصادية

١٧ - اقتصاد كينيا اقتصاد قائم على أساس السوق، مع وجود عدد قليل من مشاريع البنية التحتية المملوكة للدولة، ويحافظ على نظام حر للتجارة الخارجية. وجدول الأعمال الإنمائي في كينيا مرتبط برؤية ٢٠٣٠. وتهدف الرؤية إلى تحويل كينيا إلى بلد صناعي جديد متوسط الدخل يوفر مستوى حياة مرتفع لجميع مواطنيه بحلول ٢٠٣٠. وتقوم الرؤية على الدعامات الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتهدف الدعامات الاقتصادية إلى تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي يبلغ ١٠ في المائة سنوياً بحلول العام ٢٠١٢ والمحافظة على ذلك المعدل حتى العام ٢٠٣٠ من أجل توليد المزيد من الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الرؤية. وتسعى الدعامات الاجتماعية إلى تحقيق تنمية اجتماعية عادلة وشمولية ومنصفة في بيئة نظيفة وآمنة. وتهدف الدعامات السياسية إلى إيجاد نظام حكم ديمقراطي قائم على القضايا ويتمحور حول الشعب وموجه نحو تحقيق النتائج ومنصف، ونظام حوكمة ديمقراطي وقائم على المساءلة.

١٨ - وتقوم رؤية ٢٠٣٠ على عشر أسس جوهرية. وترتبط السبعة الأولى من هذه الأسس ارتباطاً مباشراً بالدعامتين الاقتصادية والاجتماعية. وهي: استقرار الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التنمية الطويلة الأجل؛ وتعزيز الإنصاف وفرص الفقراء في تكوين الثروات؛ والبنية التحتية؛ والطاقة؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والإصلاح الزراعي؛ وتنمية الموارد البشرية. وتدعم هذه الأسس الاجتماعية الاقتصادية السبعة ثلاثة أسس أخرى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدعامات السياسية لرؤية ٢٠٣٠، وهي: إصلاح الخدمة العامة؛ وتعزيز الأمن؛ والقيام بإصلاحات أعمق لنظام الحوكمة.

١٩- والسياحة هي أكبر مصدر يدر عملة صعبة لكينيا، تليها الأزهار، فالشاي، فالبن. والزراعة هي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لكينيا بعد قطاع الخدمات. ويتعرض إنتاج الأغذية الأساسية الرئيسية كالذرة لتقلبات حادة تتعلق بالطقس. وتتطلب حالات الانخفاض الدوري للإنتاج معونة غذائية. ورغم أن كينيا هي أكثر بلدان شرق أفريقيا تطوراً في الإنتاج الصناعي لا تزال الصناعات التحويلية تمثل ١٤ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ويتركز حول أكبر المراكز الحضرية الثلاثة، في نيروبي، وممبسة، وكيسومو النشاط الصناعي الذي تسوده صناعات تجهيز الأغذية، مثل طحن الحبوب، وإنتاج الجعة، وتجهيز قصب السكر، وتصنيع السلع الاستهلاكية، مثل تجميع السيارات. ويؤثر هذا النمط من الأنشطة الاقتصادية تأثيراً كبيراً على إمكانية الحصول على فرص عمل.

٢٠- واعتماد الاقتصاد الشديد على الزراعة البعلية وقطاع السياحة يجعله عرضة لدورات من الازدهار والتراجع. ويوفر قطاع الزراعة العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة لنحو ٧٠ في المائة من سكان البلد. ولا تزال زراعة الكفاف تمثل نصف ناتج هذا القطاع. وقد أثر ضعف الإدارة والفساد تأثيراً سلبياً على النمو، وزاد من تكلفة القيام بعمل تجاري في كينيا. ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، لا تزال كينيا تحتل مرتبة متدنية في الرقم القياسي لتصور وجود الفساد رغم حدوث تحسن ملموس في الآونة الأخيرة. ولا تزال متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز تشكل خطراً على الاقتصاد على الأجل الطويل. وقد نفذت الحكومة برامج للتوعية بهدف الحد من انتشار المتلازمة. والعقاقير المستخدمة لعلاج الأمراض الناتجة عن الفيروسات العكوسة متوفرة بأسعار تدعمها الحكومة.

٢١- وكينيا هي المركز الإقليمي للتجارة (الواردات والصادرات) والتمويل في شرق أفريقيا. واتسم الاقتصاد بركود النمو الاقتصادي لفترة طويلة. ففيما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢، قل متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي بمقدار ١,٥ في المائة فقط عن المعدل التقديري السنوي للنمو السكاني البالغ ٢,٥ في المائة، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد في الدخل السنوي. وقد تعرض نموه للإعاقة بدرجة كبيرة نتيجة الاعتماد على عدد من المحاصيل النقدية الرئيسية التي ظلت أسعارها منخفضة عالمياً. وتفاقت مشاكل كينيا بسبب الجفاف الشديد الذي حدث خلال الفترة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠، مما تسبب في توزيع الماء والطاقة على هيئة حصص وانخفاض ناتج الزراعة والإصلاح الزراعي، ومصايد الأسماك، والمزارع. ونتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. ومرة أخرى، توقف صندوق النقد الدولي، الذي كان قد استأنف تقديم القروض في عام ٢٠٠٠ من أجل مساعدة كينيا خلال فترة الجفاف، عن الإقراض خلال عام ٢٠٠١، عندما أخفقت الدولة في تطبيق عدد من تدابير مكافحة الفساد (بما في ذلك المجاملة ومحاباة الأقارب).

٢٢- ورغم عودة الأمطار بقوة في ٢٠٠١، فإن ضعف أسعار السلع الأساسية أو تسعيرها، والفساد وتباطؤ الاستثمار وضعت سقف نمو الاقتصاد الكيني عند ١,٢ في المائة. واستمر ذلك

في ٢٠٠٢ عند ١,١ في المائة، ليس فقط بسبب عدم انتظام سقوط الأمطار وانخفاض ثقة المستثمرين، ووصول دعم المانحين إلى الحد الأدنى، ولكن أيضاً لأن هذه السنة كانت سنة انتخابات.

٢٣- وفي انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تصدت حكومة معارضة جديدة للمشاكل الاقتصادية التي تواجه البلد. وبعد تحقيق بعض التقدم المبكر في القضاء على الفساد وتشجيع المانحين على تقديم الدعم، منيت الحكومة الجديدة بهزات نتيجة فضائح على مستوى عال تتعلق بالحصول على أموال بوسائل غير مشروعة في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وفي ٢٠٠٥، بلغ معدل النمو الاقتصادي ٥,٨ في المائة. وفي ٢٠٠٦، أرجأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقديم القروض إلى كينيا ريثما تتخذ الدولة قراراً بشأن الفساد. ومنذ ذلك الحين، استأنفت المؤسسات المالية الدولية والمانحون تقديم القروض. ونتيجة للعنف الذي اندلع في أعقاب الانتخابات في أوائل ٢٠٠٨، والذي اقترن بالآثار السلبية للتراجع الاقتصادي العالمي في المدفوعات والصادرات، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وصل النمو في ٢٠٠٨ إلى ٢,٢ في المائة، منخفضاً من ٧ في المائة في ٢٠٠٧.

### مؤشرات الاقتصاد الكلي

البنود	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كنسبة مئوية)	٥,٩	٦,٣	٧	١,٦	٢,٦	٥,٦
نصيب الفرد من الدخل (بالشلل الكيني)	٤٠ ٢٩٢	٤٤ ٨٩٩	٤٩ ٢٠٤	٥٤ ٣٧١	٥٧ ٨٨٧	٥٧ ٨٨٧
معدل النمو السكاني (كنسبة مئوية)	٢,٦	٢,٨	٣	٣	٢,٩	٢,٥
معدل التضخم السنوي (كنسبة مئوية)	٩,٨٧	٦,٣٩	٤,٢٧	١٦,٢٧	٩,٣٧	٩,٢
معدلات سندات الخزينة (القيمة الإسمية) كنسبة مئوية	٨,١٤	٥,٨٣	٨,٧٥	٨,٥	٦,٨٢	٢,٨
الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٥١,٩	٤٦,٨	٤٤,٦	٤٨,٥	٤٨,١	٥١
الدين الخارجي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٨,٤	٢٣,٢	٢٢,٥	٢٤,٧	٢١,٥	٢٣,٢
الدين المحلي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٨,٣	١٩,٤	١٧,٤	٢٠,٦	٢٣,٥	٢٥,٩

المصدر: المرفق الإحصائي لخطاب عرض الميزانية ٢٠١١/٢٠١٠؛ البنك المركزي الكيني، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لشهر آذار/مارس ٢٠١٠.

٢٤- على أن الفقر ما يرح يمثل عائقاً كبيراً أمام كل من تلبية الاحتياجات الأساسية والاستفادة بالقدرات الكاملة للكثير من الكينيين، وبخاصة النساء والأطفال. وقدر عدد السكان الذين يعيشون في فقر مطلق في عام ٢٠٠٩ بنحو ٤٦ في المائة؛ ٤٩,١ للمناطق الريفية و٣٣,٧ للمناطق الحضرية. وتمثل هذه الأرقام انخفاضاً إذا ما قورنت بالنسب المئوية السابقة للسكان الفقراء البالغة ٥٢,٩ في المائة (للمناطق الريفية) و٤٩,٢ (للمناطق الحضرية) في ١٩٩٧ والتي ارتفعت إلى هذه النسب من ٤٦ في المائة (للمناطق الريفية) و٢٩,٣ في المائة (للمناطق الحضرية) في ١٩٩٢.

٢٥- وتبين التقديرات الإقليمية المتعلقة بالفقر في كينيا أن الفقر يختلف اختلافاً كبيراً من إقليم إلى آخر وأن تواتره مرتفع بصورة خاصة في المناطق شبه القاحلة. والفقر في كينيا متعدد الأبعاد، ويشمل: الحرمان من المعارف، وانخفاض العمر المتوقع، وتدني مستوى الحياة. وهو مرتبط بنقص الاحتياجات المادية، مما يعني عوزاً في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي عناصر مهمة وحيوية للبقاء وأو الرفاه، وبخاصة لكبار السن. وتشمل أسباب الفقر ارتفاع معدل النمو السكاني، وبطء النمو الاقتصادي، والاستبعاد الاجتماعي، وانعدام الأمن، وعدم السيطرة على الأصول المنتجة. ومن حيث التركيبة، فإن الفقراء يشملون كبار السن، والمعدمين، والرعاة، وذوي الإعاقة، والأسر المعيشية التي ترأسها نساء، والأسر المعيشية التي يرأسها أشخاص لم يحصلوا على تعليم نظامي، وعمال اليومية غير المهرة، ويتامى الإيدز، وأطفال الشوارع، والشحاذين.

٢٦- وقد تفاقمت قضية الفقر بسبب ارتفاع مستويات البطالة، التي تقدر بنحو ٤٠ في المائة (٢٠٠٨). والبطالة قضية من القضايا الرئيسية المثيرة للقلق في كينيا. وتشير الدراسات إلى أن البطالة في كينيا تفاقمت جراء عوامل تشمل تراجع النمو الاقتصادي، والنمو السكاني السريع، وعدم ملائمة المهارات المتاحة، ومشاكل المعلومات المتعلقة بسوق العمالة، والتأثيرات السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، وعدم الاستقرار السياسي، وسوء الحوكمة.

٢٧- وخلال العامين الماضيين، أظهرت الحكومة الكينية التزاماً بمواجهة البطالة عن طريق وضع سياسات مختلفة توفر إطاراً لمعالجة مشكلة البطالة. والمنطق الذي تقوم عليه هذه السياسات هو أنه إذا تم تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الاقتصاد، فسوف يكون هناك المزيد من فرص العمل. ومن ثم، ترتبط معظم السياسات التي وضعت بالنمو الاقتصادي للبلد. ومنذ الحصول على الاستقلال في ١٩٦٣، ظهرت ورقات مواضيعية مختلفة وضعت من أجل التصدي للبطالة. وقد سعت هذه الورقات المواضيعية إلى مجابهة التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية عن طريق تحديد تدابير معينة يمكن استخدامها في التصدي لمشكلة البطالة.

٢٨- وقد كان لاستراتيجية الانتعاش الاقتصادي من أجل تكوين الثروة وخلق فرص وظيفية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ تأثير إيجابي على التوظيف. فقد أشارت التقارير الكينية إلى أنه بحلول العام ٢٠٠٧، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٧,١ في المائة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية

الاقتصادية لعام ٢٠٠٩، حدثت زيادة في إجمالي الوظائف خارج نطاق المزارع الصغيرة الحجم والأنشطة الرعوية في عام ٢٠٠٧. وبلغ عدد الوظائف التي أنشئت ٤٨٥ ٥٠٠ وظيفة، بزيادة قدرها ٥,٤ في المائة. غير أن عام ٢٠٠٨ شهد انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٧ في المائة. وعزا المحللون الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الأزمة التي حدثت في ٢٠٠٨ في أعقاب الانتخابات، والأزمة المالية العالمية، وارتفاع أسعار الوقود. ومنذ ذلك الحين، انخفض معدل التوظيف في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤,٩ في المائة (٤٦٧ ٣٠٠ وظيفة). وثمة ارتباط بين حالة التوظيف في بلد من البلدان وأدائه الاقتصادي وتنميته. وفي كينيا، أعاققت الأزمة التي أعقبت الانتخابات القطاعات الرئيسية للتنمية في البلد، مثل قطاعي السياحة والنقل. ونتيجة لذلك، تباطأت عمليات نظم الفنادق، والمطاعم، والنقل، مما أدى إلى انخفاض الأرباح، الذي أدى بدوره إلى فقدان الوظائف.

### الجريمة في كينيا

٢٩- معدل الجريمة مرتفع في جميع مناطق كينيا، وبخاصة في المدن الرئيسية في نيروبي وممبسة وكيسومو. ويمكن الربط بين اتجاه الجريمة وانعدام الأمن، وبين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الآتية من البلدان المجاورة لكينيا والتي مزقتها الحروب، والتوزيع غير المنصف للموارد، والجريمة المنظمة، وارتفاع معدل البطالة، وإساءة استعمال العقاقير والمواد المخدرة، وارتفاع مستويات الأمية وتقدم التكنولوجيا. غير أن معظم الجرائم الشائعة المرتكبة مرتبطة بالفقر، مثل التسكع، وتحضير الخمر، وبيع أو تعاطي الخمر المحضرة محلياً أو البيع العابر للسلع في الشوارع دون ترخيص من السلطات المحلية.

٣٠- وفي الوقت الراهن، يصل معدل البطالة بين الشباب الكيني إلى ٦٥ في المائة. ومما له دلالة في هذا الصدد، أن الشباب يشارك في القطاع غير النظامي، وهو قطاع غير منظم إلى حد كبير ويتعرض العاملون فيه لانخفاض الأجور وطول ساعات العمل مع عدم وجود عقود عمل رسمية. ولأن الشباب يعانون في ظل اقتصاد بطيء النمو، فإن الحاصلين على تعليم جيد وغير المتعلمين على السواء يلجؤون بصورة متزايدة إلى الجريمة والعنف. ويقطن معظم الشباب الذين يعيشون في البيئات الحضرية في مساكن عشوائية تتسم بانتشار البطالة بين الشباب، وقذارة البيئة المادية، وسوء المساكن، وانعدام مرافق الإصحاح، والأحوال العامة للفقير. ولا يحصل الشباب في هذه المناطق على تعليم مناسب ولا تدريب مناسب؛ ومن ثم لا تكون لديهم فرص للحصول على وظيفة لائقة. ولذا يكونون عرضة للجريمة، وإساءة استعمال العقاقير، والإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والدعارة. وكان الشباب هم مصدر العنف الذي أعقب الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٧، والتي كانت سبباً في إثارة النزاع.

٣١- وكل شخص في كينيا معرض لأن يكون ضحية لجريمة. غير أن غالبية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس يكونون نساء أو أطفالاً. ونتيجة لهذه الحقيقة، أنشأت الحكومة، بالتعاون مع شركاء التنمية، مركزاً شاملاً للاستشفاء من العنف القائم على نوع الجنس في

مستشفى كينيا الوطني. ويوفر المركز رعاية طبية شاملة ودعمًا نفسيًا للناجين من الاغتصاب والعنف الجنساني بتوفير الرعاية الطبية الطارئة واللاحقة للاغتصاب، وجمع وحفظ الأدلة العادلة، وتقديم المساعدة القانونية، وخلق وعي لدى الموظفين والجمهور بشأن العنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن الدعوة إلى تغيير السلوك. ويؤمل أن يتكرر إنشاء مثل هذه المراكز في جميع أنحاء البلد. وفي غضون ذلك، يعمل المركز على زيادة حساسية العاملين الطبيين الذين يوكل إليهم تقديم هذه الخدمات في مستشفيات عامة أخرى في أنحاء البلد.

٣٢- كما يقوم البلد حالياً بعملية صياغة مشروع قانون ضحايا الجرائم. والمقصود بهذا القانون هو تطبيق الفرع ٥٠(٩) من دستور كينيا لعام ٢٠١٠، بشأن حماية، وحقوق ورفاه ضحايا الجرائم وتعزيز حقوقهم ورفاههم. وسوف يوفر القانون المقترح الهياكل والعمليات والنظم المتعلقة بحقوق ضحايا الجرائم وتقديم الدعم النفسي.

٣٣- وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، كانت تجرى عملية استعراض لنظام العدالة الجنائية في إطار برنامج إصلاح قوانين ونظم العدالة. والمحور الرئيسي لهذه المبادرة هو إصلاح القضاء والنظام القضائي برمته. والبرنامج يستهدف كامل نظام العدالة الجنائية ويدعم التدابير الرامية إلى إزالة اكتظاظ السجون، وتطبيق الأوامر المتعلقة بالخدمة المجتمعية كبديل لإعادة تأهيل مرتكبي الجرائم البسيطة، وتعزيز وظيفة النائب العام لكينيا، ودعم مبادرات تقديم المساعدة القانونية، وتعزيز نظام الإفراج المشروط من خلال خدمات مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة.

٣٤- وبتعزيز نظام العدالة، سوف يساعد تحسين القوانين والنظم في الحد من الجريمة، وتقليل الخوف من الجريمة. ويشمل هذا زيادة التشديد على منع الجريمة. كما يدعم برنامج الإصلاح التدابير الرامية إلى دعم خدمات الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. ويجمع هذا بين توفير المعدات وإحداث تغييرات في المواقف من القانون والنظام من خلال المبادرات المختلفة لبناء القدرات، بما في ذلك إعادة تدريب الموظفين على ثقافة العمل، ومبادرات تغيير المواقف والاضطلاع بأعمال الشرطة المجتمعية. ويتمثل أحد الأهداف في إطار هذا القطاع في إطلاق استراتيجية وطنية لمنع الجريمة.

٣٥- ورغم أن العدد المطلق للجرائم المنخفض بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فإن الرقم القياسي للجريمة لعام ٢٠١٠ يظهر قيمة مرتفعة بسبب النمو السكاني خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ نظراً لحساسية الرقم القياسي للجريمة لعدد السكان.

الرقم	الجرائم	٢٠٠٩	٢٠١٠	الفرق	التغير (كنسبية مئوية)
١	القتل	١ ٨٦٤	١ ٨٠٠	- ٦٤	- ٤
٢	الجرائم المنافية للأخلاق	٣ ٤٩٦	٣ ٩٧٢	٤٧٦	١٢
٣	الجرائم المرتكبة بحق الأشخاص	١ ٧٦٧	١ ٦٠٩	- ١٥٨	- ١٠

الرقم	الجرائم	٢٠٠٩	٢٠١٠	الفرق	التغير (كنسبة مئوية)
٤	قطع الطريق	٢ ٤٦٢	٢ ٣٠٥	١٥٧-	٧-
٥	اقتحام الخصوصية	٥ ٩٣٣	٥ ٢٧٠	٦٦٣-	١٣-
٦	سرقة الماشية	٢ ٤١٤	١ ٨٤٤	٥٧٠-	٣-
٧	السرقه	١٠ ١١٥	٩ ٨٧٦	٢٣٩-	٢-
٨	السرقه من قبل الخدم	٢ ٢٩٢	٢ ١٢١	١٧١-	٨-
٩	سرقة السيارات والسرقاات الأخرى	١ ٢٣٦	١ ١٢٤	١١٢-	١٠-
١٠	العقاقير الخطرة	٤ ٦٣٣	٤ ٢٩٠	٣٤٣-	٨-
١١	المخالفات المرورية	٢ ٨٦٥	٢ ٦٣٣	٢٣٢-	٩-
١٢	الأضرار الجنائية	٥١	٩٢	٤١	٤٥
١٣	الجرائم الاقتصادية	١ ٩٠٤	٢ ١٦٩	٢٦٥	١٢
١٤	الفساد	١٤٩	٥٦	٩٣-	١٦٦-
١٥	الجرائم المرتكبة ضد السياح	٣	٢	٢-	٢٠٠-
١٦	شرطة الجرائم	٥٠	٣٠	٢٠-	٦٧-
١٧	جرائم قانون العقوبات الأخرى	٤ ١٤٥	٤ ٠٥٩	٨٦-	٢-
١٨	المجموع	٦١ ١٢٠	٥٧٨ ٢٢٧	٦٤-	٤-

المصدر: تقرير الشرطة الكينية عن الجريمة الوطنية، ٢٠١٠.

## باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني لكينيا

٣٦- حصلت كينيا على الاستقلال في عام ١٩٦٣، وأصبحت منذ عام ١٩٩١ ديمقراطية دستورية انتخابية متعددة الأحزاب. وفي عام ٢٠٠٢، خسر الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني الانتخابات العامة لأول مرة منذ الاستقلال لمصلحة ائتلاف قوس قزح الوطني، وهو ائتلاف من ١٤ حزباً سياسياً. وكان لسيطرة حزب واحد منذ الاستقلال تأثير كبير على التمتع بحقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ في البلد.

### القوانين المطبقة

#### الدستور الكيني، ٢٠١٠

٣٧- بموجب الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، يعد الدستور القانون الأعلى في البلد. ولا يمكن الطعن في صحته ومشروعيته بواسطة أي محكمة أو أي جهاز آخر من أجهزة الدولة أو أمام

تلك المحكمة أو ذلك الجهاز. ويعد أي قانون، بما في ذلك القانون العرفي المتعارض مع الدستور، لاغياً ما دام مخالفاً للدستور كما يبطل أي فعل أو امتناع مخالف للدستور.

- تشكل القواعد العامة للقانون الدولي وأي معاهدة أو اتفاقية صدقت عليها كينيا جزءاً لا يتجزأ من القانون الكيني.

٣٨- تبين المادة ٣ من قانون السلطة القضائية (الفصل ٨ من القوانين الكينية) المصادر الأساسية للقانون في كينيا وهي:

- الدستور؛
- القوانين البرلمانية التي تشمل أيضاً التشريعات الفرعية، والقوانين الخاصة الصادرة عن البرلمان في المملكة المتحدة المبينة في الجدول المرفق بقانون النظام القضائي؛
- قانون نقل الملكية لعام ١٨٨٢ في الهند بوصفه القانون الإجرائي الواجب التطبيق عند تنفيذ قانون تسجيل سندات الملكية، وقانون سندات الملكية، وقانون الأراضي الحكومية؛
- النظم الإنكليزية الأساسية ذات التطبيق العام السارية في إنكلترا في ١٢ آب/أغسطس ١٨٩٧، والتي تطبق في كينيا بالشكل الذي كانت عليه عند استلامها؛
- جوهر القانون العام ومذاهب الإنصاف التي تنطبق على السكان ما دامت الظروف في كينيا تسمح بذلك؛
- القانون العرفي الأفريقي الذي ينطبق فقط على القضايا المدنية عندما يكون أحد الأطراف خاضعاً له أو متأثراً به على ألا يكون متعارضاً مع مبادئ العدالة والآداب العامة أو غير متسق مع أي قانون آخر؛
- الشريعة الإسلامية التي تطبقها المحاكم الشرعية بشأن المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والزواج والطلاق والتركات، عندما يكون جميع الأطراف من المسلمين.

### الحكومة

٣٩- يصف هذا التقرير الحكومة على النحو المنصوص عليه في دستور كينيا لعام ٢٠١٠. وللحكومة ثلاثة أفرع: التشريعي، والتنفيذي، والقضائي.

### تشكيل البرلمان

٤٠- ينشئ الفصل الثامن من الدستور البرلمان الكيني، الذي يتكون من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وتنص المادة ٩٤ على أن السلطة التشريعية للجمهورية، المستمدة من الشعب الكيني، مخولة للبرلمان.

٤١- وتتألف الجمعية الوطنية من مائتين وتسعين عضواً، ينتخب كل عضو منهم ويمثل دائرة انتخابية؛ وهناك سبعة وأربعون امرأة، تنتخب كل واحدة منهن وتمثل مقاطعة؛ واثنا عشر عضواً ترشحهم الأحزاب السياسية البرلمانية، كل بحسب نسبة أعضائه المنتخبين في الجمعية الوطنية، لتمثيل مصالح خاصة، بما في ذلك تمثيل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال؛ ورئيس الجمعية الوطنية الذي يكون عضواً بحكم منصبه.

٤٢- ويتألف مجلس الشيوخ من سبعة وأربعين عضواً ينتخب كل عضو منهم ويمثل مقاطعة؛ وهناك ست عشرة امرأة ترشحن الأحزاب السياسية كل بحسب نسبة أعضائه في مجلس الشيوخ؛ وعضوين، أحدهما رجل والآخر امرأة، يمثلان الشباب؛ وعضوين، أحدهما رجل والآخر امرأة، يمثلان الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ورئيس مجلس الشيوخ، الذي يكون عضواً بحكم منصبه. ووفقاً للدستور، تجري انتخابات أعضاء البرلمان مرة كل خمس سنوات.

### السلطة التنفيذية الوطنية

٤٣- تتألف السلطة التنفيذية الوطنية للجمهورية من رئيس الجمهورية، ونائب رئيس الجمهورية، وبقية أعضاء مجلس الوزراء. والرئيس هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ويمارس السلطة التنفيذية للجمهورية، بمساعدة نائب رئيس الجمهورية والوزراء. ويتألف مجلس الوزراء من الرئيس؛ ونائب الرئيس؛ والمدعي العام؛ وعدد لا يقل عن أربعة عشر وزيراً لا يزيد عن اثنين وعشرين وزيراً. ويسمى رئيس الجمهورية الوزراء، بموافقة الجمعية الوطنية. ولا يكون الوزير عضواً في البرلمان. ويعكس تشكيل السلطة التنفيذية التنوع الإقليمي والإثني للشعب الكيني.

### السلطة القضائية

٤٤- ينشئ الفصل العاشر من الدستور سلطة قضائية مستقلة. وتتألف السلطة القضائية من قضاة المحاكم العليا، وقضاة محاكم الصلح، وغيرهم من العاملين في سلك القضاء والموظفين. وينص الدستور على أن القضاة يخضعون في ممارستهم للسلطة القضائية للدستور والقانون فقط، ولا يخضعون لسيطرة أو توجيه من أي شخص أو سلطة. وإضافة إلى ذلك، لا يجوز إلغاء منصب قاض في محكمة عليا ما دام هناك من يشغله بصورة فعلية. وتحمل مرتبات واستحقاقات القضاة والمتعلقة بهم على الصندوق الموحد. ولا يجوز تغيير المرتبات والاستحقاقات التي تدفع للقاضي أو المتعلقة به، على نحو يضر بمصلحة ذلك القاضي كما أنه لا يجوز تغيير الاستحقاقات التقاعدية لأي قاض متقاعد على نحو يضر بمصلحة ذلك القاضي طوال حياته. ولا يتعرض أي عضو في الهيئة القضائية لأي إجراء أو دعوى تتعلق بأي شيء فعله أو أغفل فعله بحسن نية في أدائه لوظيفته القضائية بالطريقة المشروعة.

٤٥ - والمحاكم الرفيعة المستوى هي المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة ذات المستوى الرفيع والمحاكم التي لها سلطة المحكمة العليا في النظر والبث في النزاعات المتعلقة بالتوظيف وعلاقات العمل؛ والبيئة، واستغلال الوظيفة، وملكية الأراضي.

والمحاكم الأدنى درجة هي محاكم الصلح؛ والمحاكم الشرعية؛ والمحاكم العسكرية؛ وأي محكمة أخرى أو محكمة محلية تنشأ بمقتضى قانون برلماني.

### النظام الانتخابي

٤٦ - ينص الدستور على حرية كل مواطن في أن تكون له اختياراته السياسية، التي تشمل الحق في تكوين الأحزاب السياسية، أو المشاركة في تكوينها؛ أو المشاركة في أنشطة حزب سياسي أو تجنيد أعضاء فيه؛ أو الدعاية لحزب سياسي أو الدفاع عن توجهه. وإضافة إلى ذلك، فإن لكل مواطن الحق في انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة على أساس الاقتراع العام والتعبير الحر عن إرادة الناخبين في أي هيئة عامة أو منصب عام يشغل بالانتخاب وينشأ بمقتضى الدستور؛ أو أي منصب في أي حزب سياسي يكون المواطن عضواً فيه. وعلى ذلك، فإن لكل مواطن بالغ الحق، دون أي قيود غير معقولة، في أن يسجل كناخب؛ وأن يصوت بالاقتراع السري في أي انتخابات أو اقتراع؛ وفي أن يكون مرشحاً لأي منصب عام، أو منصب في حزب سياسي يكون ذلك المواطن عضواً فيه، وأن يشغل المنصب إذا انتخب له.

٤٧ - ولإعمال هذه الحقوق، ينص الدستور على أن يلتزم النظام الانتخابي الكيني بالمبادئ التالية: حرية المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية؛ وعلى ألا يزيد عدد الأعضاء في أي هيئة عامة تطبق أسلوب الانتخابات من نوع واحد من نوعي الجنس عن ثلثي أعضاء تلك الهيئة؛ وعلى التمثيل العادل للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعلى أن يتم الاقتراع العام على أساس التطلع إلى تمثيل عادل والمساواة في التصويت؛ وعلى أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وأن تتم بالاقتراع السري؛ وأن تخلو من العنف، والتخويف، والتأثير غير السليم أو الفساد؛ وأن تضطلع بها هيئة مستقلة (اللجنة المستقلة للانتخابات والحدود)؛ وأن تدار بشفافية وحيادية؛ وعدم تحيز، وأن تتسم بالكفاءة، والدقة وتجري بأسلوب يخضع للمساءلة.

## ثانياً - الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

### ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

(أ) التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان

٤٨ - كينيا دولة طرف في الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان التالية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
  - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
  - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
  - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
  - اتفاقية حقوق الطفل؛
  - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٤٩- الصكوك الدولية المتصلة بالقانون الإنساني الدولي عندما تكون كينيا دولة طرفاً فيها، وتشمل:
- اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حالة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان لعام ١٩٤٩؛
  - اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار لعام ١٩٤٩؛
  - اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ١٩٤٩؛
  - اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ١٩٤٩؛
  - البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، ١٩٧٧؛
  - البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، ١٩٧٧.
- ٥٠- وتشمل الصكوك الدولية الأخرى التي لها آثار على حقوق الإنسان والتي دخلت كينيا طرفاً فيها ما يلي:
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
  - الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، ١٩٥١؛
  - البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، ١٩٦٧؛
  - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية؛

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
  - اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ١٩٤٨؛
  - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
  - اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ١٩٩٣؛
  - اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة أوتاوا)، ١٩٩٧؛
  - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، ١٩٧٩؛
  - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ١٩٩٩؛
  - الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، ١٩٩٧.
- ٥١ - وبيّن الجدول أدناه اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها كينيا وحالة هذه الاتفاقيات:

الاتفاقية	تاريخ المصادقة	الحالة
الاتفاقية رقم ٢ بشأن البطالة، ١٩١٩	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٥ بشأن الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في الصناعة، ١٩١٩	١٩٦٤/١/١٣	أُتمت في ١٩٧٩/٤/٩
الاتفاقية رقم ١١ بشأن حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٢ التعويض عن حوادث العمل (الزراعة)، ١٩٢١	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤ بشأن الراحة الأسبوعية (الصناعة)، ١٩٢١	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٥ بشأن الحد الأدنى للسن الذي يجوز فيه تشغيل الأحداث وقادين أو مساعدي وقادين، ١٩٢١	١٩٦٤/١/١٣	أُتمت في ١٩٧٩/٤/٩
الاتفاقية رقم ١٦ بشأن الفحص الطبي للأحداث (العمل البحري)، ١٩٢١	١٩٧١/٢/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٧ بشأن التعويض عن حوادث العمل، ١٩٢٥	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٩ بشأن المساواة في المعاملة (التعويض عن الحوادث)، ١٩٢٥	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٢٦ بشأن آلية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٢٨	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٢٧ بشأن إثبات الوزن على الأحمال الكبيرة المنقولة بالسفن، ١٩٢٩	١٩٧١/٢/٩	تم التصديق عليها

الاتفاقية	تاريخ المصادقة	الحالة
الاتفاقية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري، ١٩٣٠	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٣٢ بشأن وقاية عمال الموانئ من الحوادث (معدلة)، ١٩٣٢	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٤٥ بشأن العمل تحت سطح الأرض (المرأة)، ١٩٣٥	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٥٠ بشأن تنظيم تعبئة العمال الوطنيين، ١٩٣٦	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٥٨ بشأن الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في العمل البحري (معدلة)، ١٩٣٦	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٥٩ بشأن الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في العمل الصناعي (معدلة)، ١٩٣٧	١٩٦٤/١/١٣	أتمت في ١٩٧٩/٤/٩
الاتفاقية رقم ٦٣ بشأن إحصاءات الأجور وساعات العمل، ١٩٣٨	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٦٤ بشأن تنظيم عقود الاستخدام المكتوبة للعمال الوطنيين، ١٩٣٩	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٦٥ بشأن العقوبات الجزائية على مخالفت عقود استخدام العمال الوطنيين، ١٩٣٩	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٨١ بشأن تفتيش العمل، ١٩٤٧	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٨٦ بشأن عقود العمل (العمال الوطنيين)، ١٩٤٧	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٨٨ بشأن إدارات التوظيف، ١٩٤٨	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٨٩ بشأن العمل ليلاً (النساء)، (معدلة)، ١٩٤٨	١٩٦٥/١١/٣٠	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٩٤ بشأن حماية الأجور (العقود العامة)، ١٩٤٩	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٩٧ بشأن العمال المهاجرين (معدلة)، ١٩٤٩	١٩٦٥/١١/٣٠	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضات الجماعية، ١٩٤٩	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ٩٩ بشأن آلية تحديد الحد الأدنى للأجور (الزراعة)، ١٩٥١	١٩٧١/٢/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجور، ١٩٥١	٢٠٠١/٥/٧	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧	١٩٦٤/١/١٣	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز (في الاستخدام والمهن)، ١٩٥٨	٢٠٠١/٥/٧	تم التصديق عليها

الاتفاقية	تاريخ المصادقة	الحالة
الاتفاقية رقم ١١٢ بشأن الحد الأدنى للسكن (صيادو الأسماك)، ١٩٥٩	١٩٧١/٢/٩	أتمت في ١٩٧٩/٤/٩
الاتفاقية رقم ١١٨ بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، ١٩٦٢	١٩٧١/٢/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٢٣ بشأن الحد الأدنى للسكن (العمل تحت سطح الأرض)، ١٩٦٥	١٩٦٨/٦/٢٠	أتمت في ١٩٧٩/٤/٩
الاتفاقية رقم ١٢٩ بشأن تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٣١ بشأن تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٣٢ بشأن الإجازة مدفوعة الأجر (معدلة)، ١٩٧٠	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٣٤ بشأن الوقاية من الحوادث (البحارة)، ١٩٧٠	١٩٩٠/٦/٦	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٣٥ بشأن ممثلي العمال، ١٩٧١	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٣٧ بشأن العمل في الموانئ، ١٩٧٣	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للسكن، ١٩٧٣	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤٠ بشأن الإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، ١٩٧٤	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤١ بشأن منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤٢ بشأن تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤٣ بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥	١٩٧٩/٤/٩	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤٤ بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية، ١٩٧٦	١٩٩٠/٦/٦	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤٦ بشأن الإجازات السنوية مدفوعة الأجر للبحارة، ١٩٧٦	١٩٩٠/٩/١٤	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٤٩ بشأن العاملون بالتمريض، ١٩٧٧	١٩٩٠/٦/٦	تم التصديق عليها
الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩	٢٠٠١/٥/٧	تم التصديق عليها

المصدر: قاعدة بيانات الأنشطة الإشرافية لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١١.

٥٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، صدقت كينيا على الصكوك التالية:

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه؛
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا؛
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد؛
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)؛
- معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)؛
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته.

#### (ب) التحفظات والإعلانات

٥٣- من بين صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي دخلت كينيا طرفاً فيها، لم يقدم سوى تحفظ واحد في إطار المادة ١٠(٢) من العهد الدولي الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد رأت الدولة أن هذا أمر يتفاوض بشأنه صاحب العمل والعاملون، ولا سيما من أجل تحديد ماهية الحماية الخاصة التي يتم توفيرها في الظروف المختلفة؛ والتي تتحدد على أساسها ماهية الفترة المعقولة التي تمنح قبل الولادة وبعدها بحسب ظروف كل عقد وظيفي والقطاع الذي هو موجود فيه. ويتمشى هذا التحفظ مع حرية تكوين الجمعيات وتجنب تدخل الحكومة بغير موجب في مختلف أفرع القطاع الخاص. كما يتمشى مع الدستور الكيني وقوانين العمل الكينية.

#### باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

##### (أ) الحماية الدستورية والإدماج

٥٤- تنص المادة ١٩ من الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ على أن شرعة الحقوق جزء لا يتجزأ من الدولة الكينية الديمقراطية وأنها تشكل إطاراً للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما تنص على أن الغرض من الاعتراف بحقوق الإنسان وحياته الأساسية وحمايتها هو الحفاظ على كرامة الأفراد والمجتمعات وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستفادة بإمكانات جميع البشر.

## تطبيق شرعة الحقوق

٥٥- ينص الدستور الكيني على أن شرعة الحقوق تنطبق على كل فرد وأنها ملزمة لجميع مؤسسات الدولة وللأشخاص كافة. ويحق لكل شخص التمتع بالحقوق والحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق إلى أقصى حد يتسق مع طبيعة الحق أو الحرية الأساسية. وعلى ذلك، فإن من الواجبات الأساسية للدولة ولكل دولة عضو أن تراعي وتحترم وتحمي وتعزز وتطبق الحقوق والحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق. والدولة ملزمة باتخاذ تدابير في مجال التشريع والسياسات وغيرها، بما في ذلك وضع معايير من أجل التحقيق التدريجي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية المكفولة بموجب المادة ٤٣ من الدستور.

٥٦- ومن واجب جميع أجهزة الدولة وجميع الموظفين العموميين العمل على تلبية احتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك النساء، وكبار السن في المجتمع، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال، والشباب، وأفراد الأقليات أو المجتمعات المحلية المهمشة، وأفراد جماعات إثنية أو دينية أو ثقافية معينة. وفي هذا الصدد، يتعين على الدولة سن التشريعات اللازمة لتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

### (ب) سلطة المحاكم فيما يتعلق بدعم وإنفاذ شرعة الحقوق

٥٧- تنص المادة ٢٣ من الدستور على أن للمحكمة العليا ولاية قضائية للنظر والبت في الطلبات المقدمة لمعالجة رفض أو انتهاك أو التعدي على أي حق من الحقوق أو الحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق أو التهديد برفضها أو انتهاكها أو التعدي عليها. وإضافة إلى ذلك، يخول الدستور البرلمان سن التشريعات التي تمنح ولاية قضائية أساسية للمحاكم الجزئية في القضايا المناسبة للنظر والبت في الطلبات المقدمة لمعالجة أي رفض أو انتهاك أو تعدد، أو التهديد برفض أو انتهاك أو تعدد على أي حق من الحقوق أو الحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق.

### (ج) وسائل الانتصاف المتاحة فيما يخص انتهاك حقوق الإنسان

٥٨- عندما يدعي أي فرد انتهاك حق من الحقوق، فإن للمحكمة أن تمنح الإنصاف المناسب، بما في ذلك: إعلان الحقوق؛ وإصدار أمر؛ واتخاذ أمر تحفظي؛ وإعلان عدم صحة أي قانون ينكر أو ينتهك أو يتعدى على حق من الحقوق الواردة في شرعة حقوق الإنسان، أو يهدد أيًا منها، ولا يكون مبرراً بموجب القيود المحددة في الدستور؛ أمراً بالتعويض؛ وأمراً بإجراء استعراض قضائي. وإذا وجد أن الدولة مسؤولة عن انتهاك لحقوق الإنسان، فإن هناك نظاماً قائماً للتعويض.

٥٩- كما نشر القضاء ميثاقاً للمتقاضين، صمم من أجل تشجيع فهم جمهور المتقاضين للعمليات التي تضطلع بها المحاكم وبحقوقهم وواجباتهم في سياق التقاضي. وينشر الميثاق بلغة ميسرة معلومات عن المحاكم والعمليات التي تضطلع بها وطرائق التعامل معها. وإضافة إلى

ذلك، توجد خطط لاستخدام الحواسيب في مرحلة لاحقة في إجراءات المحاكم من أجل توفير نسخ إلكترونية من قانون القضايا والقوانين الأخرى كمراجع للمحامين والموظفين القضائيين وعامة الجمهور.

## (د) إنفاذ شرعة القانون

٦٠- يعترف الدستور الكيني بجميع أجيال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور الكيني على أن أي معاهدة أو اتفاقية تصدق عليها كينيا وكذلك القواعد العامة للقانون الدولي تشكل جزءاً من القانون الكيني بحكم الدستور. ونتيجة لذلك، يمكن اللجوء لأحكام مختلف صكوك حقوق الإنسان أمام المحاكم، وقد نفذتها المحاكم بالفعل، كما يمكن للمحاكم تنفيذها بصورة مباشرة، بواسطة المحاكم المختلفة والسلطات الإدارية دونما حاجة لإدراجها في القوانين المحلية أو اللوائح الإدارية من أجل إنفاذها.

٦١- ويحق لكل شخص أن يرفع دعوى أمام المحاكم يزعم فيها عدم إعمال حق من الحقوق أو الحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق أو انتهاك أي منها أو التعدي عليها أو أنها مهددة. وإضافة إلى قيام أي شخص برفع دعوى أمام المحاكم للدفاع عن مصلحة بالأصل عن نفسه، يجوز أيضاً لأي شخص رفع دعوى نيابة عن شخص آخر غير قادر على رفعها؛ أو باسم جماعة أو فئة من الأشخاص، أو يعمل لمصلحتها؛ أو باسم شخص يعمل من أجل المصلحة العامة؛ أو باسم جمعية تعمل لمصلحة واحد أو أكثر من أعضائها.

٦٢- ولتيسير هذه الإجراءات، حول كبير القضاة بوضع قواعد لإجراءات المحكمة تلي المعايير المتعلقة بالحق في رفع القضايا غير القضايا التي ترفع من أفراد وتيسير إجراءاتها بصورة كاملة؛ وتحتزل الإجراءات الرسمية، بما فيها بدء الإجراءات إلى الحد الأدنى، وبصفة خاصة، تنظر المحكمة، عند الاقتضاء، في الإجراءات على أساس وثائق غير رسمية؛ ولا يجوز فرض رسوم لبدء الإجراءات، ومع مراعاة القواعد الطبيعية للتقاضي، لا تتقيد المحكمة على نحو غير معقول بالمسائل الإجرائية المتعلقة بسير الدعاوى؛ ويجوز لأي منظمة أو فرد لديه الخبرة اللازمة، بعد الحصول على إذن المحكمة، أن يشارك كصديق للمحكمة. ولا يحد غياب القواعد من حق أي شخص في بدء إجراءات تقاضي أمام المحاكم وعرض الدعوى والبت فيها أمام محكمة.

## تقييد الحقوق

٦٣- الحقوق والحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق في كينيا، هي حق لكل فرد وليست منحة من الدولة؛ ولا تحول دون التمتع بالحقوق الأخرى غير الواردة في شرعة الحقوق، وإنما يعترف بها أو تمنح بالقانون، وذلك ما دامت غير متعارضة مع أحكام الدستور؛ ولا تخضع لأي قيود بخلاف القيود المنصوص عليها في الدستور. وفي هذا الصدد، ينص

الدستور على عدم فرض قيود على أي من الحقوق أو الحريات الأساسية الواردة في شرعة الحقوق إلا بقانون، بل وعدم تقييدها بقانون إلا إذا كان القيد معقولاً ومبرراً في مجتمع مفتوح وديمقراطي قائم على احترام كرامة الإنسان، والمساواة، والحرية، ويراعى جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك:

- طبيعة الحق أو الحرية الأساسية؛
  - أهمية الغرض من القيد؛
  - طبيعة الغرض ومداه؛
  - ضرورة كفالة عدم مساس تمتع أي فرد بحقوقه وحياته الأساسية بالحقوق والحريات الأساسية للآخرين؛
  - العلاقة بين القيد والغرض منه؛
  - ما إذا كان هناك وسائل أقل تقييداً لتحقيق الغرض.
- ٦٤- وينص الدستور تحديداً على إمكانية تقييد تطبيق الحقوق أو الحريات الأساسية التالية المتعلقة بالأشخاص الذين يخدمون في قوات الدفاع أو في دائرة الشرطة الوطنية في كينيا:
- الخصوصية؛
  - حرية تكوين الجمعيات؛
  - التجمع، والتظاهر، والاعتصام وتقديم الالتماسات؛
  - علاقات العمل؛
  - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
  - حقوق الأشخاص المقبوض عليهم.

#### المساعدة القانونية

- ٦٥- يشكل النظام القانوني الكيني عدداً من التحديات أمام مستعمليه. وتختلف هذه التحديات اختلافاً كبيراً: فبعضها يتمحور حول طبيعة النظام نفسه ومضمونه، في حين يتصل البعض الآخر بطبيعة ووضع الناس الذين يخدمهم. ويشمل ذلك ما يلي:
- القوانين المكتوبة بلغة "أجنبية" والتي تكون لغتها صعبة، وفنية، وكتب القانون التي لا تيسر الحصول عليها، ووجود المؤسسات القضائية على مسافات بعيدة عن غالبية المواطنين، أو المرتفعة التكلفة، أو التي تتسم بعدم الكفاءة والفساد.
  - وتشمل المجموعة الثانية ما يلي: انتشار الأمية العامة والأمية القانونية بين المواطنين وانعدام الموارد أو عدم كفايتها، وانتشار المواقف السلبية إزاء المؤسسات بين

المواطنين، وتهميش قطاعات معينة من المواطنين، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال القوانين التي تتسم بعدم الحساسية، وصعوبة الإجراءات القانونية والممارسات المؤسسية والاجتماعية العامة. وإضافة إلى ذلك، يتركز المناصرون الذين قد يساعدون المواطنين على الاستفادة بكفاءة من المؤسسات في المناطق الحضرية الرئيسية كما أن كفاءة الاحتفاظ بخدماتهم مكلفة.

٦٦- وقد جرت العادة على معالجة التحديات المتعلقة بالنظام القضائي على أساس العمل لخير الآخرين. وتم ذلك من خلال نظام إعانة الفقراء وخدمات المساعدة المحدودة التي يقدمها أعضاء الهيئة القضائية كمساعدة عامة. غير أنه يجري الآن بصورة متزايدة اتباع نهج مختلف في معالجة التحديات التي يثيرها النظام القضائي. ويقوم هذا النهج على الارتباط بمفهوم الوصول إلى العدالة. وهو وارد في دستور كينيا لعام ٢٠١٠. وينص الدستور على أن تكفل الدولة الوصول إلى العدالة لجميع الأشخاص، وإذا كان يلزم تقديم رسوم، فيجب أن تكون معقولة وألا تكون عائقاً أمام الوصول إلى العدالة.

٦٧- ويتمحور مفهوم الوصول إلى العدالة حول مدى السهولة التي يتمكن بها المواطنون العاديون من الاستفادة بالقانون، والإجراءات القانونية، والمؤسسات القانونية لحل مشاكلهم بصفة عامة، وللحصول على حقوقهم بصفة خاصة. وتشمل بعض مكوناته الأساسية ما يلي: القوانين العادلة والمتاحة للمواطنين بالشكل المناسب وبلغتهم؛ وتوافر آليات متنوعة، ويسهل الوصول إليها، لتسوية المنازعات؛ وإجراءات بسيطة ورخيصة لتحقيق العدالة، وعدالة نتائج عمليات تسوية المنازعات؛ وقبل ذلك كله للمواطنين الذين تتوفر لديهم المعرفة ويكونون قادرين على الاستفادة بسهولة من القانون ومن المؤسسات والإجراءات القانونية.

٦٨- وعلى هذا الأساس، وضعت الحكومة البرنامج الوطني للمساعدة والتوعية القانونية، الذي بدأ كعملية تجريبية منسقة تحت إشراف الحكومة، من أجل تعريف تصميم البرنامج الوطني للتعليم القانوني والمساعدة القانونية، ووضع الإطار التشريعي المناسب. وتتم هذه المبادرة في وقت تجرى فيه إصلاحات للإطار التشريعي. وهناك أيضاً برامج إصلاحية أوسع نطاقاً، مثل مبادرة التخفيف من حدة الفقر، التي تعرّف السياق الذي تجري فيه الإصلاحات القانونية. ولا يمكن أن يتم برنامج التعليم القانوني والمساعدة القانونية بمعزل عن مبادرات الإصلاح الأخرى. ويتيح تطبيق نظام الشعب في المحاكم العليا، ومحاكم المطالبات الصغيرة، والإجراءات الجديدة في محاكم الأطفال، وإعادة تنظيم السجلات فرصاً للتصدي لضرورة الوصول إلى العدالة بأسلوب متكامل.

٦٩- والمشاريع التجريبية هي:

- المشروع التجريبي لشعبة الأسرة في محكمة نيروبي العليا. يتولى تيسير هذا المشروع التجريبي جمعية كينيا القانونية والاتحاد الكيني للمحاميات. وهو يتولى القضايا ذات الطابع الأسري المتعلقة بالطلاق، والتراعات المتصلة بالملكية الزوجية، وإدارة تركات

المتوفين وتدخل لوقف أو منع العنف العائلي. وتشمل خدماته تقديم المساعدة القانونية (إسداء المشورة والتمثيل)، والوساطة الأسرية والتعليم القانوني.

- المشروع التجريبي لمحكمة الطفل في نيروبي. يتولى تيسير هذا المشروع التجريبي جمعية كينيا القانونية وشبكة الإجراءات القانونية المتعلقة بالأطفال. وتشمل القضايا المستهدفة في المشروع قضايا الأطفال المخالفين للقانون والأطفال الذين هم على صلة بالقانون كضحايا أو شهود. وتشمل الخدمات المقدمة التثقيف القانوني، وتقديم المساعدة القانونية والمشورة القانونية والتقاضى.
- مشروع ممبسة التجريبي المعني بالجرائم الكبيرة. يتولى تيسير هذا المشروع البرنامج المسيحي للوعي التعليمي القانوني والبحوث القانونية، والفرع الساحلي لجمعية كينيا القانونية والمحكمة العليا. ويعنى المشروع بقضايا الجرائم الكبيرة، وبخاصة قطع الطريق المصحوب بالعنف، التي تنظر أمام محاكم الإقليم الساحلي. وتشمل الخدمات المقدمة إسداء النصح وتقديم المشورة القانونية، والمساعدة القانونية والتمثيل القانوني.
- مشروع مكتب كيسومو التجريبي للمساعدة شبه القانونية. يتولى تيسير هذا المشروع الرابطة المجتمعية الكينية للمجتمع المحلي للمساعدة شبه القانونية وجمعية كينيا القانونية ويعني فرع غرب كينيا بالقضايا التي تتأثر فيها مصالح الفقراء. وتشمل الخدمات المقدمة التثقيف القانوني، وتقديم المساعدة القانونية (المشورة والتمثيل)، والوساطة.
- مشروع ناكورو التجريبي للعدالة المتعلقة بالأطفال. يتولى تيسير مشروع ناكورو التجريبي للعدالة المتعلقة بالأطفال فرع الوادي الخسيف لجمعية كينيا القانونية ويعني بالأطفال الذين هم أطراف في مشاكل قانونية والأطفال الذين لهم صلة بالقانون. وتشمل الخدمات المقدمة التثقيف القانوني، وتقديم المساعدة القانونية (المشورة والتمثيل)، والوساطة، والبحث عن الأسر، وإسداء المشورة.
- المشروع التجريبي للعيادة القانونية بجامعة موي (الدوريت). يتولى تيسير هذا المشروع فرع الوادي الخسيف الشمالي لجمعية كينيا القانونية والعيادة القانونية بجامعة موي (الدوريت). وهو لا يركز على نوع معين من الأمور وإنما يسعى لتقديم مجموعة عريضة من الخدمات، مع المحافظة على التركيز على خدمة العملاء من الفقراء والضعفاء والمهمشين. وتشمل الخدمات المقدمة تقديم المساعدة القانونية والتثقيف القانوني، والإحالة إلى القضاء والوساطة.

## جيم - المؤسسات المسؤولة عن مراقبة تنفيذ حقوق الإنسان

٧٠- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. أنشأ البرلمان مؤسسات لرصد احترام حقوق الإنسان والوفاء بها وتعزيزها وحمايتها. واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان هي هيئة قانونية

أنشئت في إطار قانون برلماني هو قانون اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢ وبالتوافق مع مبادئ باريس. وللجنة ولاية جغرافية تغطي كينيا بأكملها. وتشمل الاختصاصات المخولة لها كلاً من تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتتمتع اللجنة بولاية عريضة ويفسر قانونها حقوق الإنسان بأنها تعني "الحقوق والحريات الأساسية لأي فرد التي يحميها الدستور وأي حقوق إنسان منصوص عليها في أي صك دولي وقعت عليه كينيا".

٧١- **تعزيز المساواة بين الجنسين.** أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية بموجب القانون الوطني للجنسانية والتنمية لتضطلع بولاية تنسيق وتنفيذ وتيسير تعميم المنظور الجنساني في التنمية الوطنية. وتؤدي دوراً استراتيجياً من خلال صياغة القوانين وتنفيذ الممارسات والسياسات الرامية للقضاء على التمييز ضد المرأة وإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الرامية إلى تشجيع الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وبخاصة إمكانية الوصول إلى الاستحقاقات والمنافع المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية، والتغذية، والمأوى، والتوظيف والسيطرة على الموارد الاقتصادية والوطنية. ورغم أن اللجنة مخولة بإجراء التحقيقات في الحقوق والانتهاكات القائمة على نوع الجنس وتقديم توصيات إلى السلطات المختصة، فإنه ليس لها دور في الإنفاذ ولا سلطة النظر في الشكاوى.

٧٢- **حماية حقوق الطفل.** المجلس الوطني المعني بخدمات الأطفال وكالة حكومية ذات حكم شبه ذاتي أنشئت بموجب قانون الطفل لعام ٢٠٠١. وهي تضطلع بولاية تخطيط وتنظيم وتنسيق الأنشطة المتعلقة بحقوق الطفل ورفاهه في كينيا.

٧٣- **حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.** يضطلع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بولاية الاحتفاظ بنسبة خمسة في المائة من جميع المناصب العارضة والطارئة والتعاقدية في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص. كما يضطلع المجلس بالولايات التالية من أجل إنفاذ المسائل المشار إليها فيما يلي: في التعليم، تلتزم مؤسسات التعليم بمراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الجوانب التعليمية، بما في ذلك متطلبات القبول والمناهج الدراسية. وفي مجال الألعاب الرياضية والترفيه، يحق لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام جميع مرافق الترفيه والرياضة التي تمتلكها أو تقوم بتشغيلها الحكومة، بدون مقابل، خلال فترات الأنشطة الاجتماعية والرياضية والترفيهية.

٧٤- ترتبط الالتزامات الأخرى التي يتعين على المجلس إنفاذها بواجب توفير المسكن المناسب من حيث احترام الوصول الميسر إلى المباني ومركبات الخدمة العامة. وإضافة إلى أنشطة الإنفاذ، يضطلع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً بالمسؤوليات المتعلقة بالترويج والتعليم والسياسات وبالولاية الخاصة بصياغة وتطوير "التدابير والسياسات الرامية إلى تحقيق فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة".

٧٥- الحماية من سوء الإدارة الرسمية: أنشئت اللجنة الدائمة لشكاوى الجمهور في كينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وخولت ولاية تلقي وتسجيل وتجميع وتصنيف وتوثيق جميع

الشكاوى المقدمة ضد الموظفين العموميين في الوزارات أو المؤسسات شبه الحكومية والحكومية، أو الهيئات القانونية أو أي مؤسسة عامة أخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة محولة بتقصي الإدعاءات باستغلال السلطات الوظيفية والفساد، وأوجه السلوك اللاأخلاقي، وانتهاك النزاهة، وسوء الإدارة، والتأخير، وانعدام العدالة، وعدم اللياقة، وعدم الاهتمام، وعدم الاختصاص، وسوء السلوك، وعدم الكفاءة أو عدم القدرة فيما يخص خدمة المواطنين.

٧٦- **اللجنة الوطنية للوثام والتكامل.** أنشئت اللجنة بقانون أصدره البرلمان وخولت ولاية تيسير وتشجيع تكافؤ الفرص، وحسن العلاقات، والوثام، والتعايش السلمي بين مختلف المجتمعات الإثنية والعرقية في كينيا. ويحق لأي شخص لدية مظلمة التقدم بشكاوى إلى اللجنة بشأن الانتهاكات القانونية في إطار القانون. كما أن للجنة سلطات التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز الإثني أو العنصري وتقديم توصيات إلى النائب العام، أو اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، أو أي سلطة معنية أخرى بشأن التدابير العلاجية التي تتخذ عندما يتبين أن هذه الشكاوى صحيحة. وعلاوة على ذلك، فإن للجنة أيضاً ولاية في تشجيع ورصد الوعي الجماهيري بشأن الوثام الإثني والعنصري وتقديم تقارير منتظمة إلى الجمعية الوطنية.

٧٧- **لجنة حقوق الإنسان والمساواة الكينية.** بموجب الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، ستنفذ أدوار اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية، واللجنة الدائمة لشكاوى الجمهور في كينيا في إطار اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمساواة. وبموجب الدستور، سوف تمثل ولاية اللجنة في: تعزيز احترام وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في الجمهورية؛ وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين بصورة عامة وتنسيق وتيسير تعميم المنظور الجنساني في التنمية الوطنية؛ وتشجيع حماية، ومراقبة حقوق الإنسان في المؤسسات العامة والخاصة؛ ورصد حقوق الإنسان في جميع جوانب الحياة في الجمهورية والتحقيق فيها وإبلاغها، بما في ذلك المراقبة من جانب أجهزة الأمن الوطنية؛ وتلقي الشكاوى بشأن الإدعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، واتخاذ خطوات لتأمين رد الاعتبار المناسب في الحالات التي حدث فيها انتهاك لحقوق الإنسان.

٧٨- ويمكن للجنة أيضاً أن تقوم بمبادرة منها، أو استناداً إلى الشكاوى المقدمة، بإجراء تحقيق أو بحوث بشأن مسألة من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقديم توصيات من أجل تحسين عمل أجهزة الدولة؛ والتصرف باعتبارها الجهاز الرئيسي في الدولة المعني بكفالة الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والتحقيق في أي وسيلة تسيير لشؤون الدولة، أو في اتخاذ أو عدم اتخاذ أي إجراء من إجراءات الإدارة العامة في أي شأن حكومي، يُدعى، أو يشتبه في أنه يشكل إساءة للسلطة أو يسفر عن أمر غير سليم أو تحيز؛ والتحقيق في الشكاوى بشأن إساءة استخدام السلطة، أو المعاملة غير العادلة، أو وقوع ظلم بين أو أي سلوك غير قانوني، أو قمعي، أو غير عادل أو متسم بعدم

الاستجابة؛ والإبلاغ عن أي شكاوى تم التحقيق فيها، واتخاذ إجراء منصف بشأنها. ويجوز أيضاً تحويل وظائف أخرى لها بقانون يصدر عن البرلمان.

٧٩- **إدارة شؤون اللاجئين.** أنشأت الحكومة الكينية إدارة شؤون اللاجئين باعتبارها مكتباً عاماً مسؤولاً عن جميع المسائل الإدارية المتعلقة باللاجئين في كينيا ولتقوم بهذه الصفة، بتنسيق الأنشطة والبرامج المتصلة باللاجئين. ويشمل ذلك معرفتهم والإحاطة بأحوالهم، وحماية طالبي اللجوء واللاجئين وإدارة شؤونهم. وتكفل الإدارة، من خلال الاتصال بوكالات الأمم المتحدة، بقيادة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والشركاء الآخرين، وتكفل الإدارة وجود مرافق وخدمات مناسبة للحماية كما تكفل استقبال اللاجئين وإحاطتهم بالرعاية داخل كينيا. والإدارة مسؤولة أيضاً عن القيام، قدر الإمكان، بتشجيع التوصل إلى حلول دائمة للاجئين الذين منحوا حق اللجوء في كينيا. ويشمل ذلك العودة الطوعية للبلدان الأصلية عندما تسمح الظروف بالعودة، وإعادة التوطين في بلدان ثالثة، والإدماج في المجتمع المحلي. والإدارة مسؤولة كذلك، بالتعاون مع شركاء التنمية، عن بدء مشاريع لتعزيز التعايش السلمي والتآلف بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين. كما أنها مسؤولة عن ضمان عدم تأثير الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية للاجئين سلباً على المجتمعات المحلية المضيفة، أو الموارد الطبيعية، أو البيئة.

٨٠- **حماية حقوق المشردين داخلياً.** تضطلع وزارة الدولة للبرامج الخاصة بمسؤولية إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً وتحسين ظروف معيشتهم في كينيا. وتستخدم الحكومة الكينية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخلياً في تعريف ماهية الشخص المشرّد داخلياً. ويعزى التشرّد الداخلي في كينيا إلى خمسة عوامل رئيسية: العنف الناجم عن تأثيرات سياسية؛ والكوارث الطبيعية (الفيضانات، والانهيارات الأرضية، والجفاف)؛ والتزاعات الثقافية فيما بين القبائل؛ والتوترات الاجتماعية/المجتمعية؛ والتزوح الناجم عن تغير المناخ.

٨١- وأدى إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى اندلاع عنف على نطاق واسع في أنحاء كينيا. واستمر العنف، الذي اكتسب بعداً إثنياً لمدة أسبوعين تقريباً واجهت كينيا بعدهما مستوى غير مسبوق من تشرّد شعبيها. وتشير وزارة الدولة للبرامج الخاصة إلى أن موجة العنف أسفرت عن تشرّد ٦٦٣ ٩٢١ شخصاً. ومن بين هؤلاء، فر ٣١٣ ٩٢١ شخصاً إلى المجتمعات المحلية المضيفة واندمجوا في تلك المجتمعات لمدة استمرت أشهراً بعد ذلك. ولجأ الـ ٣٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً الآخرين إلى المخيمات البالغ عددها ١١٨ مخيماً. وقدر أنه تم حرق ٧٨ ٢٥٤ منزلاً على صعيد البلد. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، كان هناك أكثر من ١٦ ٠٠٠ من المشردين داخلياً لا يزالون مستوطنين.

٨٢- **حماية كبار السن.** تضطلع إدارة الشؤون الجنسانية والخدمات الاجتماعية تحت إشراف وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية، بولاية وضع وتنفيذ السياسات التي تعزز حقوق كبار السن ورفاههم. وكينيا هي من الدول الموقعة على خطة العمل الدولية

المتعلقة بكبار السن التي اعتمدت في عام ١٩٨٢ في فيينا، أستراليا، خلال الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة. ومنذ ذلك الحين، تلتزم الحكومة بمبادئ الأمم المتحدة، التي تنوحي أعمال حقوق كبار السن في الاستقلالية والمشاركة، والرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة.

٨٣- وقد يسر البلد، من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والخدمات الاجتماعية صياغة وثيقة تتضمن مشروع سياسة وطنية للحماية الاجتماعية معروضة في الوقت الراهن على مجلس الوزراء للموافقة. وتعتبر السياسة عن قصد الحكومة من وضع برنامج وطني للحماية الاجتماعية يركز على تحسين حياة الفقراء والمحرومين. وقد أفادت صياغة السياسة من كل الخبرات المتوفرة على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الدولي. وصدقت كينيا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين؛ وتركز المواد ٢٢-٢٦ تحديداً على الحماية الاجتماعية. وقد حددت اللجنة التابعة للاتحاد الأفريقي عمليات التحول الاجتماعي كأداة أساسية في التصدي للفقير المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكينيا هي إحدى الدول الموقعة على إعلانات ليفنغستون لعام ٢٠٠٦. وألزم المؤتمر الحكومات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي بإدخال تحسينات على تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية. وفي نداء ليفنغستون من أجل العمل، وافقت الحكومات الأفريقية عندئذ على إدماج عمليات التحول الاجتماعي في خطط التنمية والميزانيات الوطنية في غضون فترة السنتين إلى الثلاث سنوات اللاحقة لاجتماع ٢٠٠٦.

٨٤- وشكلت اللجنة التوجيهية الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠٠٧) برئاسة الأمين الدائم لوزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية. وتقوم اللجنة الوطنية في الوقت الراهن بوضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تتماشى مع وثيقة السياسات. وفي ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة برنامجاً للحماية الاجتماعية، يتلقى بموجبه كبار السن الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر تحويلاً مالياً شهرياً قيمته ١ ٥٠٠ شلن كيني لكل أسرة معيشية. والبرنامج هو أحد الأدوات التي وضعتها وزارة الشؤون الجنسانية من أجل تلبية بعض احتياجات كبار السن المحرومين في المجتمع. ويهدف هذا المبلغ النقدي إلى تعزيز قدراتهم على تحسين مصادر عيشهم عن طريق التقليل من الفقر المتكامل من خلال آليات الحماية الاجتماعية المستدامة.

### قبول كينيا لولاية الآلية الإقليمية لحقوق الإنسان

٨٥- تعرض كينيا نفسها على اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب. ورغم تقديم عدد ضئيل من الرسائل ضد كينيا إلى اللجنة، فإنه لم يتم تتبع إلا واحدة منها حتى النهاية. وفي هذه الحالة تحديداً، اتهمت حكومة كينيا بإجلاء شعب الأندورو، الذين يشكلون مجتمعاً محلياً تقليدياً من الرعاة، من ديارهم حول بحيرة بوغوريا في وسط كينيا في عام ١٩٧٠، لإفساح المجال لإقامة محمية وطنية ومرافق للسياحة. ووجدت اللجنة أن هذا الإجلاء لم يدفع فيه سوى الحد الأدنى من التعويض وأنه انتهك حق الأندوريين كشعب من

الشعوب الأصلية في الملكية، والصحة، والثقافة، والدين، والموارد الطبيعية. وطلبت من كينيا إعادة الأندوريين إلى أراضيهم الأصلية وتعويضهم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت تجرى مشاورات بشأن أفضل طريقة لتنفيذ قرار اللجنة.

٨٦- وكما ذكر في مكان آخر، فإن كينيا دولة طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وترصد لجنة الخبراء الأفارقة المعنية بحقوق الطفل ورفاهه تنفيذ الميثاق الأفريقي. واللجنة حالياً هي الهيئة الوحيدة من هيئات مراقبة المعاهدات في العالم التي تتلقى شكاوى ضد الدول الأطراف. وتقدم كينيا تقارير دورية للجنة بشأن التدابير التي اتخذتها للوفاء بأحكام الميثاق. وفي عام ٢٠٠٩، قدمت إلى اللجنة رسالة من الأطفال النوبيين في كينيا ضد كينيا. وتشكل جلسات الاستماع والحكم الذي صدر بعد ذلك جزءاً من مداوات اللجنة خلال دورتها العادية السابعة عشرة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١. ووجد أن كينيا قد انتهكت حقوق الأطفال النوبيين في عدم التمييز ضدهم، وفي الحصول على الجنسية، وحمايتهم من أن يكونوا بلا جنسية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد أصدرت بعد تقريرها المفصل والمتضمن للحثييات الذي وعدت فيه بتقديم توصية بوسائل الانتصاف التي تراها مناسبة لتعزيز وحماية مصالح الأطفال النوبيين في كينيا على أفضل وجه.

٨٧- وكينيا واحدة من البلدان الموقعة على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتتم المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الولاية الحمائية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. والمحكمة مختصة باتخاذ قرارات نهائية ملزمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

## دال- الإطار الذي يروج من خلاله لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني

### (أ) الإدارة الإقليمية

٨٨- دائرة الإدارة الإقليمية هي واحدة من خمس إدارات في وزارة الدولة للإدارة الإقليمية والأمن الداخلي بمكتب الرئيس. وقد تطورت وظائف الوزارة مع الزمن من أجل التصدي للمسائل الناشئة. وهي إدارة لا مركزية تتصل بالقواعد الشعبية لتوفير إطار للتفسير السريع للسياسات الحكومية ونشرها وتنفيذها. ومنذ عام ٢٠٠٢، أعيد تنظيم الإدارة الإقليمية لاستيعاب المزيد من الموظفين المدربين وتوسعت ولايتها التي أصبحت تشمل الآن الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ، من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان، وبخاصة الحق في التعليم، والصحة، والملكية والبيئة النظيفة. وقد اضطلعت الدائرة بدور نشط بصفة خاصة في محاربة العنف القائم على نوع الجنس، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء الجنسية للإناث.

## (ب) دور البرلمان والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

٨٩- تظطلع لجان حقوق الإنسان على الصعيد الوطني بدور جوهري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء كينيا؛ وهذه واحدة من مسؤولياتها الرئيسية. كما تسهم اللجان البرلمانية النوعية بدور جوهري. فهي توفر نظام عالي الكفاءة للضوابط والموازن عن طريق تمحيص عمل الحكومة ومن ثم مساءلة الجهاز التنفيذي.

٩٠- وقد أدت المؤسسات التي نوقشت في الفقرات ٥٨-٦٧ في هذا التقرير دوراً رئيسياً في تعزيز الحقوق المختلفة في إطار ولاياتها. وبموجب الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، سوف يخصص البرلمان أموالاً كافية لتمكين اللجنة الكينية لحقوق الإنسان والمساواة، على النحو الذي سيتقرر دستورياً، أموالاً كافية لتمكينها من أداء وظائفها وأن يتم التصويت على ميزانيتها بصورة منفصلة. ويعد هذا تحسناً كبيراً للسيناريو الذي كان يتم فيه تحويل نفود اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان من خلال وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية. ولمزيد من ضمانات استقلاليتها، ينص الدستور على أن تخصم المدفوعات والاستحقاقات التي تدفع للمفوض أو المتعلقة به من صندوق موحد وأن تختلف هذه المدفوعات والاستحقاقات في غير مصلحة هؤلاء الأشخاص في فترات شغل كل منهم للوظيفة.

## (ج) نشر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

٩١- هناك طرائق مختلفة لنشر المواد المتعلقة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان في أنحاء البلد. ويتم إعداد التقارير المتعلقة بالامتثال للالتزامات الدولية بموجب صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوفيرها للهيئات المعنية ولأفراد الجمهور. والإدارة الحكومية التي تنفرد بالمسؤولية عن مراقبة تنفيذ صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (والامتثال لها) هي أيضاً التي تبادر إلى نشرها. وينطبق المبدأ نفسه في حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان حيث ستكون الإدارة الرائدة مسؤولة عن نشر مضمون الاقتراحات.

٩٢- لم تمارس كينيا عموماً نشر وترجمة صكوك حقوق الإنسان. غير أنه بذلت جهود لنشر وترجمة معظم توصيات هيئة المعاهدة التي قدمت للدولة إلى اللغة الكيسواحيلية، وهي إحدى اللغات الوطنية. على أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تعد صوراً مبسطة لمقتطفات من مختلف صكوك حقوق الإنسان التي استخدمتها الوكالات الحكومية ذاتها من أجل زيادة الوعي بحقوق معينة بصورتها الواردة في صكوك حقوق الإنسان. وقد نشرت الحكومة وترجمت إلى الكيسواحيلية السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وثمة خطط جارياً للتعاون مع المنظمات الشعبية من أجل ترجمتها إلى اللغات المحلية.

## (د) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الموظفين العموميين

٩٣- كان اعتماد الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ حدثاً مهماً في التاريخ القانوني والدستوري لكينيا. فقد جعل الحقوق الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون كينيا طرفاً

فيها قابلة للإنفاذ المباشر في المحاكم، وهو أمر يتطلب برنامجاً كبيراً لتدريب جميع العاملين في النظام القضائي والموظفين العموميين الآخرين المسؤولين عن تمتع المواطنين بحقوقهم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية تضطلع بريادة حملة تثقيفية مدنية وطنية للتعريف بالدستور.

٩٤ - وتضطلع وزارة الدولة للخدمة العامة بولاية إدارة وتنمية جميع الموظفين العموميين. وفي هذا الصدد، بدأت الوزارة برامج للموظفين في المستويات المختلفة من الملاك الوظيفي لضمان تأدية الخدمات للشعب الكيني بإتقان وأمانة. ومن خلال التعاون مع اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان تضم معظم البرامج التدريبية عنصراً عن حقوق الإنسان. ويجري التشديد على هذا كمظهر من مظاهر إجداء الأداء.

٩٥ - وقد أسهمت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان في تعزيز فهم حقوق الإنسان والتخصص التدريجي فيها في الخدمة العامة في كينيا. ونظمت اللجنة الكثير من البرامج التدريبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل زيادة فهم حقوق الإنسان وتعريف الموظفين العموميين بها. واستهدفت اللجنة الموظفين العاملين في إدارات القضاء والشرطة والسجون، والمدارس والمؤسسات الحكومية، ووزارات الإعلام، والتخطيط، والصحة، والمياه، والعمل، والزراعة، والأشغال العامة والطرق. وقد حددت هذه المؤسسات لما لها من أثر كبير على حماية حقوق الإنسان والتمتع بها. وتقوم اللجنة عن طريق اتباع نهج قائم على الحقوق في عملية البرمجة بتمكين الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية في الحكومة والمجتمع المدني من تعميم مبادئ حقوق الإنسان في تقديم الخدمات للجمهور.

٩٦ - كما عملت اللجنة بالتعاون مع الحكومة في إدخال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية والكتب التي تدرس في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك كليتي تدريب الشرطة وموظفي السجون. وأسهمت اللجنة، بالتعاون مع عناصر فعالة أخرى، في رفع مستوى الوعي العام بحقوق الإنسان وتحسين فهم الجماهير لها من خلال منتديات العروض الزراعية، وعيادات حقوق الإنسان، ومنتديات المساءلة العامة، وبخاصة في المناطق الهمشية في البلد. وقامت اللجنة الوطنية بالتعاون مع دائرة الشرطة الكينية بتصميم وإنتاج أكثر من ١٠٠ لوحة إعلانات عن حقوق الأشخاص الذين يقبض عليهم من أجل تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم في وقت إلقاء القبض عليهم وبعده. واللوحات معلقة في أماكن استراتيجية لتمكين أفراد الجمهور والأشخاص المقبوض عليهم من رؤيتها.

#### (هـ) تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري

٩٧ - كانت وسائط الإعلام الجماهيري في كينيا في طليعة الجهات التي قامت بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم باستنهاض اتخاذ إجراءات ضد مرتكبيها. واعترفت الحكومة بأن وسائط الإعلام جزء من المؤسسات الديمقراطية التي تؤدي دوراً حاسماً في غرس الثقافة

الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان. واتساقاً مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، أعلن برنامج إصلاح الحكم والقضاء وقطاع القانون والنظام، مثلاً، عن جائزة تفوق ماريكييسو لوسائط الإعلام. ويعد ذلك خطوة مهمة في تشجيع إقامة شراكات مع وسائط الإعلام في بناء المواطنة على أسس أكثر استنارة وتشاركية في إيصال الخدمات التي توفرها المؤسسات التشاركية في برنامج إصلاح الحكم والقضاء وقطاع القانون والنظام والاستفادة منها.

٩٨- وتهدف الجوائز إلى الاعتراف بالتفوق ومكافأته في الصحافة التي تركز على المواضيع التي تساعد في بناء الثقة بالنفس لدى الجمهور للاستفادة بالخدمات التي يوفرها برنامج إصلاح الحكم والقضاء وقطاع القانون والنظام، والوزارات، والإدارات، والوكالات، مثل السجل المدني، والشرطة، والهجرة، وإدارة المقاطعات، والقضاء. ويرعى برنامج إصلاح الحكم والقضاء وقطاع القانون والنظام الجوائز، التي تنفذ بالتعاون مع أصحاب المصلحة، المؤسسات التدريبية في مجال الإعلام والصحافة، وشركاء التنمية الدوليين والمؤسسات الشريكة الأخرى لبرنامج إصلاح الحكم والقضاء وقطاع القانون والنظام.

٩٩- وفي أثناء عملية وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين لكينيا في مجال حقوق الإنسان قامت وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، وبدعم من شركاء التنمية الدوليين، بمساندة استخدام الصحافة والإذاعة والتلفاز في الدعاية للعملية وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، ليس فقط باللغتين الرسميتين، ولكن أيضاً باللغات المحلية. وتتوقع الحكومة أن تقوم من خلال شراكة مع المجتمع المدني بترجمة السياسة وخطة العمل إلى أكبر عدد ممكن من اللغات المحلية.

#### (و) دور المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية

١٠٠- تؤدي منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً جوهرياً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كينيا والنهوض بها. وتقدر الحكومة علاقات العمل الوثيقة مع هذه المنظمات في صياغة السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وتشاور معها قبل عقد الاجتماعات المشتركة بين الجهات الحكومية. كما تؤدي هذه المنظمات دوراً أساسياً في توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين وعامة الجمهور.

١٠١- ويؤدي المجتمع المدني في كينيا دوراً مهماً في تشجيع الإدارة الرشيدة والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ويوجد في كينيا الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل بصورة جيدة، بما في ذلك وسائط الإعلام والمنظمات القائمة على أسس دينية، والتي تضطلع بدور قيادي وبتعبئة الموارد وتنسيق الدعم. وهي تنشط بصفة خاصة في تشجيع سيادة القانون في مجال إدارة البيئة، وتقديم الخدمات الصحية، والتعليم، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والخدمات المتعلقة بالمياه، والدعوة لمناصرة حقوق المرأة، والطفل، والفئات الضعيفة. ويعرض تقرير أعدته الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا هو تقرير APRM

المجتمع المدني المعتم بالحيوية في كينيا باعتبارها أحد مصادر القوة في كينيا (تقرير الشراكة الجديدة من أجل التنمية في كينيا، ٢٠٠٦).

١٠٢- ويمثل قانون تنسيق المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٠ ولائحته التنظيمية لعام ١٩٩٢ الإطار القانوني والتنظيمي للمنظمات غير الحكومية في كينيا. وكان القصد من هذا القانون هو أن يعمل كسلطة وحيدة لتسجيل وتنظيم جميع المنظمات غير الحكومية في كينيا. وبدأ العمل بالقانون في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢. ومنذ سن ذلك القانون، شهدت كينيا زيادة عامة في الأهمية الاقتصادية للمنظمات غير الحكومية باعتبارها جهات راعية للخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والبيئية. ويعمل في قطاع المنظمات غير الحكومية في كينيا ما يقرب من نصف (٤٣ في المائة) أعداد العاملين في القطاع العام بكامله (قانون المجتمع المدني الدولي لعام ٢٠٠٨). وعلاوة على ذلك، بلغت نفقات قطاع المنظمات غير الحكومية نحو ٢٧٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. وتمثل قوة العمل (من المأجورين والمتطوعين) أكثر من ٢٩٠.٠٠٠ موظف يعملون بنظام يوم العمل الكامل. ويشكل هذا العدد ٢,١ في المائة من سكان كينيا النشطين اقتصادياً.

١٠٣- وقد أدت الحكومة في كينيا دوراً محورياً في تحديد اتجاه المجتمع المدني وبخاصة فيما يتعلق بجميوية القطاع. على أن المجتمع المدني، وبخاصة قطاع المنظمات غير الحكومية، شهد تغيرات أساسية في كينيا في مرحلة ما بعد انتهاء الاستعمار. فبعد الحصول على الاستقلال مباشرة، واجهت كينيا مشاكل إنمائية كثيرة لم يمكن مواكبتها من خلال مواردها القليلة. وكان هذا السبب جزءاً من الأسباب التي حملت المنظمات غير الحكومية والعناصر النشطة في المجتمع المدني، بتشجيع من الدولة، على الاضطلاع بدور إنمائي كبير خلال السنوات ١٩٦٤-١٩٧٨. غير أنه ابتداء من ١٩٧٨، قام الكثير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بدور إضافي في مجال النشاط والدعوة في المجال السياسي. ويجادل الكثيرون بأن الدكتاتورية المفرطة وشخصنة السلطة من جانب الحكومة في ذلك الوقت يفسر جزئياً مشاركة منظمات المعارضة السياسية ومنظمات الدعوة في المجال السياسي عموماً. وساعد المجتمع الدولي هذا النشاط من خلال زيادة التمويل المقدم لتمكين الحكومة من رصد حقوق الإنسان وقضايا الحوكمة الأخرى.

١٠٤- وفي ١٩٨٢، عدل الدستور لجعل كينيا دولة تعمل بنظام الحزب الواحد قانوناً. وأعقب ذلك تعديلات أخرى بلغت ذروتها بتولي حكومة دكتاتورية السلطة في كينيا، ارتكبت الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاحتجاز من دون محاكمة والتعذيب. ونظراً لأنه لم يكن هناك سوى حزب واحد، ولم تكن هناك منظمات سياسية رسمية للضوابط والموازين، أصبحت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الصوت البديل الوحيد. وأدى تزايد الضغط على الحكومة من جانب هذه العناصر النشطة في نهاية المطاف إلى تعديل الدستور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مما أفسح المجال لنظام سياسي متعدد الأحزاب.

١٠٥- وأجريت أول انتخابات في ظل تعدد الأحزاب في ١٩٩٢. واعتبر الكثير من المراقبين أن هذه الانتخابات شابتها عيوب. بعد ذلك، شعرت كينيا أنها لن تتمكن من تعميق التجربة الديمقراطية ولا تأمينها في ظل البنية التحتية الدستورية والقانونية القائمة. وأدى ذلك إلى ظهور شبكات وتحالفات لمنظمات تفكر بنفس الأسلوب لأن تعمل على التغيير في إطار دستور جديد. ونتيجة لهذه التحالفات ولتولي حكومة ائتلاف قوس قزح الوطني السلطة تمكنت كينيا من تحقيق الدستور الجديد في ٢٠١٠.

١٠٦- وركز المجتمع المدني على إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الإصلاح الدستوري، وإنتاج معلومات دقيقة ومهمة وتوفير قيادة فكرية خلال عملية الإصلاح. وقد أدى دوراً بارزاً في الحوار الوطني بشأن الإصلاح الدستوري من خلال نشر دستور نموذجي، وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية، باستخدام مسرح غير تفاعلي لتقوية قطاعات المجتمع، والقيام بدور رائد في حملة الحقوق الأساسية، والتعليم المدني، ونشر الكثير من الكتيبات، والملصقات، والكراسات، والمواد التعليمية الأخرى.

١٠٧- واعترفت حكومة كينيا في الورقة المواضيعية التي قدمتها في عام ٢٠٠٦ صراحة بفعالية منظمات المجتمع المدني كقوى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشركاء مهمين في التنمية الوطنية، ووكلاء ذوي قيمة عالية في تشجيع التنمية النوعية والكمية للناتج المحلي الإجمالي. وجاءت هذه الورقة بعد أكثر من ١٥ سنة من صدور قانون تنسيق المنظمات غير الحكومية. وكما جاء في الورقة المواضيعية رقم ١، الصادرة في ٢٠٠٦، فإن سياسة قطاع المنظمات غير الحكومية تنبأ باستعراض قانون تنسيق المنظمات غير الحكومية ومشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية الاستعراض.

١٠٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شكلت الحكومة فريقاً عاملاً معنياً بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. ويتألف الفريق من ثماني وزارات حكومية تعمل في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية ومع اثني عشرة من هذه المنظمات. ويضطلع بتيسير عمل هذا الفريق لجنة تنسيقية تضم مجلس المنظمات غير الحكومية، ووزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة، وتحالف كينيا، وهو منظمة غير حكومية.

١٠٩- وتداول الفريق العامل في سلسلة المناقشات، بشأن التحديات التي تواجه الحكومة وتعاون منظمات المجتمع المدني ووضع مبادئ لتنظيم تعاون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ويتوقع أن تعمل المبادئ كخطوط توجيهية تمكن العناصر الفعالة في الحكومة الكينية ومنظمات المجتمع المدني على جميع المستويات من تنفيذ مبادراتها التعاونية. وهي تشكل أساساً مهماً للعملية التشريعية لكونها تزود أصحاب المصلحة الرئيسيين - الحكومة الكينية والمنظمات غير الحكومية - بمبادئ المشاركة.

١١٠- وتتعترف الحكومة بأن منظمات المجتمع المدني في كينيا لها تاريخ طويل في تعزيز وحماية الأشخاص المحرومين والضعفاء. ومن ثم، يتم تعيين بعض المنظمات التي تمثل مختلف

مسائل حقوق الإنسان المواضيعية أعضاء في اللجنة الاستشارية التوجيهية الوطنية المعنية بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتمثل ولاية اللجنة في إسداء المشورة للحكومة بشأن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب الصكوك التي تكون كينيا دولة طرفاً فيها والصكوك التي صدقت عليها.

١١١ - وإضافة إلى ذلك، هناك سياسات عديدة في كينيا حالياً، توفر الإطار والحيز لمشاركة منظمات المجتمع المدني بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة في جدول أعمال التنمية العريضة. وعلى سبيل المثال، فإنه لتشجيع وتعميق مشاركة العناصر غير الحكومية مع الحكومة في المسائل الإنمائية، قامت الحكومة بمناقشة وإنجاز برنامج لدعم العناصر الفعالة غير الحكومية. وهو برنامج حوكمة ديمقراطية غير حكومي لدعم العناصر الفعالة غير الحكومية تنفذه وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية بتمويل من الصندوق الإنمائي الأوروبي التاسع التابع للاتحاد الأوروبي. ويستهدف البرنامج تعزيز الآليات، والشبكات، والقدرة على تعميق وتوسيع مشاركة العناصر الوطنية الفعالة (بما في ذلك العناصر الثقافية الفعالة) في عمليات التنمية.

#### (ز) اعتمادات الميزانية واتجاهات التغيير نحو حقوق الإنسان في إطار الصكوك المختلفة

١١٢ - إطلاق استراتيجية الإنعاش الاقتصادي لتكوين الثروة وفرص العمل.

١١٣ - يمثل إطلاق حكومة ائتلاف قوس قزح الوطني لاستراتيجية الإنعاش الاقتصادي لتكوين الثروة وفرص العمل في عام ٢٠٠٣ تحولاً مهماً في عملية التحضير الاقتصادي الاجتماعي المهمة لكينيا. إذ شهدت تركيزاً متعمداً على كل من الرخاء الاقتصادي ونمو القطاع الاجتماعي، تمثلت في الاهتمام الذي وجه إلى استراتيجيات تكوين الثروة وجهود التخفيف من وطأة الفقر لعصر ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وكانت الحكومة الجديدة مستعدة لبذل جهود من أجل تنشيط الاقتصاد الراكد، وإعادة تعمير البنية التحتية المتهالكة، وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية (وهي الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي في المقام الأول)، وتوسيع نطاق الوصول إليها.

١١٤ - وقد أوجز هذا التقرير اتجاهات مخصصات الميزانية الكينية نحو الحقوق الأساسية التالية: الصحة، والتعليم، والمياه، والإسكان، والأمن الغذائي. ومن الصعب في الوقت الراهن الحصول على بيانات مفصلة بحسب نوع الجنس. ولا يزال مفهوم تقديم البيانات المفصلة في مراحله الأولى.

١١٥ - ويبدأ تخصيص الميزانية في كينيا بأن تحدد الخزنة سقفاً للنفقات للفريق العامل للقطاع التابع لأصحاب المصلحة الذين يجب عليهم الموافقة على اعتمادات الميزانية داخل الفريق، مع مراعاة أولويات القطاع في خطط العمل وخطة التنمية الوطنية. ويفترض أن العضوية في هذه الأفرقة العاملة للقطاعات من الاتساع بحيث تعطي صوتاً للأولويات الوطنية

ودون الوطنية. وفي الواقع، لا تتدفق المعلومات مع ذلك من القطاعات الفرعية، ولا من المستوى دون الوطني بصورة جيدة إلى الأفرقة العاملة للقطاعات، وتهمل في أحيان كثيرة جداول الأعمال دون الوطنية. وعلى ذلك، فإن من غير المرجح أن تؤثر الأفرقة دون القطاعية التي ليس مساندة سياسية قوية على قرارات اعتماد الميزانية الخاصة بأفرقة العمل القطاعية.

## الصحة

١١٦- وقعت كينيا على اتفاق أبوجا لعام ٢٠٠٠ الذي يشجع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على تخصيص ١٥ في المائة من الإنفاق العام لقطاع الصحة. غير أن ميزانية قطاع الصحة في كينيا لم تتجاوز قط حتى الآن ١٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العام. ومع ذلك، زادت الميزانية الإجمالية للصحة منذ ذلك الحين، ولكن مع بعض التقلبات. ومنذ ٢٠٠٣/٢٠٠٤، كان نصيب وزارة الصحة لا يزال أقل من نصف المبلغ المستهدف البالغ ١٥ في المائة الذي أوصى به في اتفاق أبوجا. وبالمثل، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق انخفاضاً كبيراً عن المعدل الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية، والبالغ ٣٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للشخص الواحد في عام ٢٠٠٧. ورغم أن نصيب الفرد من الإنفاق في كينيا ارتفع خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فإنه ما زال يُمثل ٤٠ في المائة فقط من المعدل الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومع ذلك، ومنذ إنشاء صندوق تنمية الدوائر في عام ٢٠٠٣، قامت معظم الدوائر بتطوير المرافق الصحية المحلية وتجهيزها بالمعدات، مما أدى إلى زيادة فرص المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية. وتجلت هذه الزيادة في إنشاء ١٦ مرفقاً صحياً لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة و ١١ مركزاً صحياً لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع.

١١٧- واستحوذت النفقات المتكررة على النصيب الأكبر من ميزانية الصحة، رغم انخفاض تلك الحصة، من أعلى نسبة وصلت إليها، وهي ٩٤ في المائة من الميزانية في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى نسبة متدنية بلغت ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي وقت إعداد هذا التقرير وصل نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية إلى نحو ٥٠٠ شلن كيني (أو ٦,٢ من دولارات الولايات المتحدة)، مما يبين أن الإنفاق على الصحة ما زال يقل كثيراً عن المستوى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والبالغ ٣٤ دولاراً للفرد. وهو أقل أيضاً من النسبة التي تعهدت حكومة كينيا بإنفاقها والتي تبلغ ١٥ في المائة من إجمالي ميزانية الصحة، بحسب ما تم الاتفاق عليه في إعلان أبوجا. وبالتالي، فقد أدى الانخفاض في تمويل قطاع الصحة إلى تقليص قدرة هذا القطاع على كفاءة توفير مستوى مناسب من الخدمات إلى السكان.

## التعليم

١١٨- تقترب كينيا أكثر فأكثر من المعيار المحدد في إطار عمل داكار (٢٠٠٠) الذي يقتضي أن تستهدف الدول تخصيص نسبة تصل إلى ٢٦ في المائة من ميزانيتها الوطنية للإنفاق

على التعليم. وقد كان قطاع التعليم في كينيا أحد أعلى القطاعات استهلاكاً للميزانية الوطنية على مر السنين. فقد خُصِّصَ للتعليم في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ١٩ في المائة من إجمالي ميزانية الحكومة، وفي السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ١٨,٥ في المائة، وفي السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ١٧,٣ في المائة، وفي السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ١٨,٤٣ في المائة، وفي السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ١٨,٤٣ في المائة، وفي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠,١٠ في المائة، مُنح قطاع التعليم ٩,٦ بلايين شلن كيني إضافية (١٢٦ مليون دولار). وتم تخصيص نحو ١٧ في المائة من الأموال لتوظيف معلمين بنظام التعاقد لمواجهة الزيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم. وفي ميزانية السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، حصلت وزارة التربية والتعليم على نصيب الأسد من الميزانية، إذ خصص لها ما يقرب من ٢٠٠ بليون شلن كيني بعد أن كانت حصتها في العام السابق ١٧٠ بليون شلن كيني. وصرح وزير المالية، في سياق عرضه بيان الميزانية، بأن هذه الزيادة جاءت نتيجة حرص الحكومة على تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم ومعدلات الانتقال بين مختلف مراحلها والمساواة في حق الحصول على التعليم.

١١٩- وللمرة الأولى في تاريخ التعليم، خصص الوزير ٣٠٠ مليون شلن من أجل توفير الفوط الصحية للفتيات المعوزات بالمدارس الابتدائية. فغالبا ما تكون الفوط الصحية بعيدة المنال للعديد من الفتيات الصغار وأسرهن في الريف الكيني نظراً لارتفاع أسعارها نسبياً، الأمر الذي يدفعهن إلى التغيب عن المدرسة، وأحياناً لمدة أسبوع بأكمله. ويؤدي تقديم الفوط الصحية للفتيات إلى إتاحة الفرصة لهن لمواصلة التعليم دون انقطاع والتشجيع على النظافة، وهذا بدوره يعزز الثقة والاعتزاز بالنفس.

## المياه

١٢٠- تصنف كينيا ضمن البلدان التي "تعاي من ندرة المياه"، نظراً لانخفاض معدل الإمداد بالمياه للفرد عن المعيار العالمي البالغ ١٠٠٠ متر مكعب وبسبب قلة كمية الأمطار. وفي الوقت الراهن، لا يحصل على المياه النظيفة في كينيا سوى نحو ٤٦ في المائة من سكان الريف و٧٠ في المائة من سكان المدن. وقد أُحرز تقدم كبير في تيسير الحصول على المياه منذ سنّ قانون المياه لعام ٢٠٠٢. وشهد الاستثمار في هذا القطاع زيادة مطردة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠. فقد خُصِّصَ مبلغ ٨,٥ بلايين شلن للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ومبلغ ١١,٦ بلايين شلن للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومبلغ ١٨,٢ بلايين شلن للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ومبلغ ٢٤,٧ بلايين شلن للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، ومبلغ ٥٠,٣٥ بلايين شلن للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ارتفع إلى مبلغ ٥٦,٩ بلايين شلن للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢. وقد تحسن أيضاً استيعاب وزارة المياه والري للأموال المخصصة لها. وبلغ متوسط استخدام الميزانية المتكررة على مدى السنوات الخمس الماضية ٨٩,٤ في المائة في حين بلغ متوسط استخدام ميزانية التنمية على مدى السنوات الخمس ٦٩,٠٦ في المائة. وصاحب هذه الزيادة في الإنفاق، زيادة في

المبلغ المتاح للاستثمارات (ميزانية التنمية) التي تضاعفت بما يقرب من ثلاث مرات، إذ ارتفعت من ١٤٠ شلن كيني للفرد إلى ٣٩١ شلن كيني للفرد (الحكومة الكينية، عام ٢٠٠٩).

### الإسكان

١٢١- تشير الإحصاءات الحالية في كينيا إلى أن ما يزيد عن ٤٧ في المائة من سكان المناطق الحضرية يسعون إلى البحث عن ملاحئ في المستوطنات غير الرسمية، التي شُيدت بطريقة سيئة والتي تقع في مناطق تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، والجريمة وتزايد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتجسد الحياة في هذه المناطق ظروف الفقر المدقع، ومع ذلك فهي المناطق التي يعيش فيها معظم كبار السن. وإدراكاً من حكومة كينيا لحقيقة أن توفير المسكن اللائق يُسهم في تحقيق الرفاه لأي فئة عمرية وعلى نحو أكبر لفئة كبار السن، فقد وضعت برامج تهدف إلى تحسين حالة الإسكان في مستوطنات القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية. وزادت ميزانية الإسكان من ٢,٩٧ بليون شلن كيني في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٣,٤ بلايين شلن كيني في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ومع ذلك، ووفقاً للدراسة الاستقصائية الاقتصادية التي أُجريت في عام ٢٠١٠، فإن مساهمة قطاع الإسكان في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بشكل طفيف من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما انخفض معدل نمو قطاع الإسكان من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩.

### الأمن الغذائي

١٢٢- ما برح الأمن الغذائي في كينيا مرتبطاً بتوافر محصول الذرة، وهو المحصول الرئيسي الذي يُزرع على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن غالبية سكان الريف مُهددة على نحو متزايد بالتعرض لسوء التغذية بسبب ارتفاع معدلات نقص البروتين. وعلى مر السنين، وضعت الحكومة تدابير لتحسين حالة الأمن الغذائي. ويتمثل أحد تدابير التقشف الإيجابية التي اتخذت في إطار مخصصات ميزانية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩، والذي أثبت نجاحه في تحسين حالة الأمن الغذائي، في حزمة الحوافز الاقتصادية. وكان من المفترض أن يؤدي العنصر الغذائي في حزمة الحوافز هذه إلى زيادة الأمن الغذائي عن طريق إصلاح مشاريع الري، ومن ثم، تحقيق الاستقرار في احتياطات البلد الاستراتيجية من الحبوب. كما يرمي العنصر الغذائي إلى تحسين حالة توافر محصولي الذرة والأرز للكينيين مع الإسهام في تحسين التغذية والصحة. وكانت الوزارات المستهدفة في إطار هذا العنصر هي: وزارة الزراعة؛ ووزارة المياه والري؛ ووزارة سلطات التنمية الإقليمية؛ ووزارة شؤون الشباب والرياضة. وقد تم تخصيص اعتماد إضافي لعنصر الغذاء في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

١٢٣- وتلقى قطاع الري وتجميع المياه والأمن الغذائي مخصصات مُعززة في إطار ميزانية السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مع توجه الحكومة نحو تحسين حالة الأمن الغذائي والحد من ارتفاع

الأسعار في البلد. وسيخصص نحو ١,٠٥ بليون شلن كيني لتشييد ١٥ خزاناً لتجميع المياه (ستوفر ١٠٠ ٠٠٠ متر مكعب للأراضي الزراعية غير الفاحلة والأراضي الزراعية شبه الفاحلة) بتكلفة تبلغ ١,٥ مليون شلن كيني للخزان الواحد. وليس لدى كينيا سوى ما يقرب من ٥ في المائة فقط من الأراضي الزراعية المشمولة بنظام الري، وما زال يتحتم عليها التوسع لتحقيق ما نسبته ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية القابلة للري. ومن ثم، خصص مبلغ قدره ١,٣ بليون شلن كيني لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية بمقدار ١١ ٠٠٠ فدان في مخططات المشاريع القائمة حالياً، ومبلغ قدره ٤,٣ بلايين شلن كيني لتنفيذ مخططات مشاريع ري جديدة تشمل ري أراضٍ زراعية تبلغ مساحتها ١٦ ٠٠٠ فدان، ومبلغ قدره ٦٠٠ مليون شلن كيني لتصميم مخططات لمشاريع ري جديدة يبلغ عددها ٩١ ٠٠٠ مشروع.

١٢٤- ولزيادة تحسين حالة الأمن الغذائي، خصصت الخزانة العامة للدولة مبلغاً إضافياً قدره ٨٤٥ مليون شلن كيني لبند شراء جوالين من الخيش لكل أسرة معيشية تعمل بالزراعة في المستوطنات غير الرسمية. ومن شأن هذا أن يجدد من الارتفاعات المستمرة في تكلفة المواد الغذائية والوقود، والتي ساهمت إلى حد كبير في ارتفاع معدلات التضخم، الذي وصلت نسبته في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ١٢,٩٥ في المائة مقابل النسبة المستهدفة التي وضعها المصرف المركزي الكيني والبالغة ٥ في المائة.

١٢٥- كما اتخذت تدابير لبناء قدرات وزارتي الزراعة، والري والمياه، وذلك بتخصيص الأموال اللازمة لتعيين موظفين للإرشاد ولتنفيذ مشاريع مرافق التخزين البارد في ١٢٠ دائرة لاستكمال النجاح الذي تحقق عن طريق الأخذ بنظام البحيرات السمكية في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ في إطار مجموعة الحوافز الاقتصادية. ومن المقرر زيادة هذه الدوائر التي توجد بها بحيرات سمكية إلى ١٤٠ دائرة خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

### (ح) التعاون الإنمائي وتقديم المساعدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٢٦- تستفيد كينيا من التعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية في العديد من الجوانب الإنمائية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. ومنذ الاستقلال، تعاون البلد مع العديد من شركاء في التنمية، الذين زاد حجم عملهم على نحو خاص بعد مجيء الحكومة الجديدة في عام ٢٠٠٢، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. وتصل هذه المساعدة إلى بلايين الشلنات الكينية، لأن بعض شركاء التنمية لا يسهمون في المبادرات ذات النطاق القطاعي فحسب، وإنما يُقدمون المساعدة كذلك لمشاريع وبرامج أخرى قائمة.

١٢٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ودعماً لإعلان باريس والمعونة المقدمة من المانحين، وقعت حكومة كينيا والجهات المانحة والمجتمع المدني على مبادئ الشراكة وأطلقت الاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدة إلى كينيا. والهدف من هذه الاستراتيجية هو تخفيف العبء الواقع على الحكومة في التعامل مع جهات مانحة متعددة، وتحقيق الانسجام والمواءمة

والتنسيق بشأن التعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية. وأعقب ذلك التوقيع على بيان مشترك للنوايا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ باعتباره تأكيداً للالتزام بالعمل على تحقيق الاستفادة من المعونة المقدمة على نحو فعال. فعلى سبيل المثال، يهدف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى كينيا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ إلى المساهمة في تحقيق الأولويات الوطنية، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق المبادئ والقيم المحسدة في إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية. كما يهدف إلى وضع برنامج عمل وإطار مشتركين لجميع شركاء التنمية والأمم المتحدة، والحكومة، لكي يعملوا معاً من أجل تحقيقهما، ومن أجل تيسير اتباع نهج شامل يحظى بإجماع وطني لمواجهة التحديات التي يواجهها البلد.

١٢٨- وتمثل الاستراتيجية العامة الشاملة التي تتبعها الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق هذه الأهداف في مفهوم العمل معاً من أجل "توحيد الأداء". وفي إطار التنسيق الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري، تقوم وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ برامج مشتركة، وعمليات مشتركة للرصد والتقييم، وكفالة استخدام الموارد على نحو يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة. وبناء على العمل التحليلي الوارد في التقييم القطري المشترك التكميلي، يحدد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مجموعة من الأولويات التي تواكب رؤية الحكومة الكينية لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحويل كينيا، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى بلد ذي دخل متوسط، ومزدهر، وقادر على المنافسة على الصعيد العالمي، وذلك عن طريق خطط إنمائية متعاقبة مدة كل منها خمس سنوات. وتتوافق النتائج التي سيحققها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع المجالات التي تتوفر للأمم المتحدة فيها الخبرة الجماعية والميزة النسبية. وسيجري التركيز على تلبية احتياجات أضعف الفئات وتحقيق تكافؤ الفرص، بما يُسهم في الأعمال التدريجية لحقوق النساء والرجال والأطفال. ويستند الإطار إلى ثلاثة من المجالات ذات الأولوية وثلاثة من المواضيع الشاملة المتكاملة عبر المجالات ذات الأولوية والنتائج التالية:

- تحسين الحوكمة وإعمال حقوق الإنسان: الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين على نحو تدريجي (نتائج إطار الأمم المتحدة المستندة إلى الدعامة السياسية الأولى في رؤية عام ٢٠٣٠).
- تمكين الفقراء من الناس وتقليص الفوارق وأوجه الضعف: زيادة إمكانية الوصول على نحو منصف إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة وخدمات الحماية والاستفادة منهما مع التركيز على الفئات الهامشية والضعيفة؛ والحد من الآثار والمخاطر الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان؛ والتحقق من أن الاستجابة الوطنية المستندة إلى أدلة والمنسقة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تؤدي إلى الحد بصورة مستدامة من الإصابات الجديدة بالفيروس، وتوسيع نطاق العلاج، والرعاية، والمساندة، وتخفيف بصورة فعالة من أثر الإصابة (الدعامة الاجتماعية الثانية في رؤية عام ٢٠٣٠).

- تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والمنصف من أجل الحد من الفقر والجوع مع التركيز على الفئات الضعيفة: العمل على توفير فرص متكافئة لكسب الرزق وتحقيق الأمن الغذائي للفئات الضعيفة وتعزيز استدامتها؛ وتعزيز إدارة البيئة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الطاقة والتصدي لتغير المناخ.

- (نتائج إطار الأمم المتحدة المرتبطة بالدعم الاقتصادي والاجتماعية لرؤية عام ٢٠٣٠).

- تضم المواضيع الشاملة مسألة المساواة بين الجنسين؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والهجرة والتزوح؛ وتغير المناخ.

١٢٩- يُعد التعاون الإنمائي السويدي مع كينيا مثلاً على النموذج الآخر للتركيز على مجالات مواضيعية محددة. وتستند الاستراتيجية السويدية إلى الاستراتيجية المشتركة لمساعدة كينيا، التي وافقت عليها حكومة كينيا وشركاؤها الرئيسيون في التنمية. وتركز المحفظة السويدية على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان (٣٥ في المائة)، والموارد الطبيعية والبيئة (٥٤ في المائة)، والتنمية الحضرية (٦ في المائة)، وتقديم الدعم المستمر إلى مبادرات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٣ في المائة)، ودعم تحسين الطرق الريفية (٢ في المائة).

١٣٠- ويُتوقع أن يصل حجم التعاون الإنمائي السويدي مع كينيا إلى نحو ٣٥٠ مليون كرونا سويدية (٣,٥ بليون شلن كيني) سنوياً، يُقدم كله على هيئة منح. وتعمل السويد مع الحكومة الكينية في مجال تعزيز الإصلاح المؤسسي ومع المجتمع المدني في مجال الدعوة والحوار وتقديم الخدمات.

١٣١- ويقدم التعاون الإنمائي السويدي أيضاً الدعم في مجالات تحسين تقديم الخدمات، وتوفير فرص للحصول على الدخل وفرص عمل للفقراء، وإدارة الموارد المائية، وتحسين الطرق الريفية، والتصدي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منها ورعاية المصابين. ويتركز الدعم السويدي في مجال الحوكمة الديمقراطية على التطوير والإصلاح على صعيد المؤسسات في قطاع العدالة والقانون، وتحسين إدارة الأموال العامة، والإدارة العامة الموجهة نحو تحقيق النتائج. وفي إطار الموارد الطبيعية والبيئة، تركز الجهود السويدية على تقديم الدعم إلى عملية إصلاح الأراضي، وتأمين الوصول إلى موارد المياه، والحصول على المياه النظيفة، وزيادة الإنتاجية الزراعية والتسويق الزراعي، وتحسين الإدارة البيئية. وفيما يخص القطاع الحضري، تدعم السويد العمل من أجل تحسين الظروف المعيشية وتعزيز حقوق فقراء الحضر في المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، فضلاً عن زيادة فرص حصولهم على المساكن بأسعار في متناولهم.

## التعاون الكيني وتقديم المساعدة الإنمائية للبلدان الأخرى

١٣٢- تلتزم كينيا التزاماً مثالياً بإفشاء السلام والأمن في المنطقة. وكينيا عضو مؤسس في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تأسست في جيبوتي في عام ١٩٨٦. وقد أُجريت جميع محادثات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويتولى رئيس كينيا، رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالسودان والتابعة للهيئة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل في نيروبي بكينيا. ومنذ ذلك الحين، قامت كينيا على مدار خمس سنوات بجولات من الدبلوماسية المكوكية بين جوبا والخرطوم، عاصمتي جنوب السودان وشماله، على التوالي، في محاولة لإبقاء كلا الجانبين على المسار الصحيح للسلام. وقدمت كينيا ٣٥ ٠٠٠ من معلمي المدارس الابتدائية إلى جنوب السودان، الذي عانى لعقود من الإهمال والقتال. وإضافة إلى ذلك، أعارت كينيا إلى جوبا بعضاً من أفضل موظفيها ذوي الخبرة المحررين في مجال الخدمة المدنية لمساعدتها في إنشاء قطاع خدمة مدنية جيد.

١٣٣- وفي الصومال، يرجع انخراط كينيا الطبيعي في عملية السلام في الصومال جزئياً إلى العبء الذي تتحمله فيما يخص اللاجئين الصوماليين المنتشرين في مختلف المخيمات والبلدات التي تأوي اللاجئين في كينيا. ويُعد إفشاء السلام في الصومال أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في كينيا وفي المنطقة ككل، حيث أدى النزاع إلى تفاقم انتشار الأسلحة الصغيرة في الأيدي الخطأ. وقد دعمت كينيا عمليات السلام التي وفرت للأطراف المعنية فرصة المشاركة الكاملة، واستضافت اجتماعات التفاوض وقدمت مساعدات لوجستية أخرى إلى الجهات الدولية الفاعلة في عملية السلام في الصومال منذ عام ٢٠٠١. وقد بلغت هذه الجهود ذروتها وتوجت بعملية اتفاق السلام في الصومال في عام ٢٠٠٤، الذي قرر إنشاء برلمان وطني جديد في الصومال والبدء في عملية انتخاب رئيس للبلد. وقامت كينيا باستضافة الحكومة الاتحادية الانتقالية، فور تشكيلها، في كينيا لعدة أشهر قبل انتقالها مؤخراً إلى الصومال. وما برحت كينيا ملتزمة بالتوصل إلى حل دائم للنزاع في الصومال.

## هاء- دور عملية الإبلاغ في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

### (أ) تاريخ كينيا فيما يتعلق بالإبلاغ

١٣٤- تنقسم خبرة كينيا المتعلقة بالإبلاغ إلى فترتين، ما قبل ٢٠٠٣، وما بعد ٢٠٠٣. وفي عام ١٩٩٣، نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تنفيذ كينيا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عدم وجود تقرير حكومي منها. ونتيجة لهذا التحدي، قدمت كينيا تقريراً أولاً (E/1990/5/Add.17)، نظرت فيه اللجنة في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ٩ أيار/مايو، وجلستها الثامنة والعشرين،

المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وبعد أن نظرت اللجنة في المعلومات الواردة في التقرير الأولي والرودود الشفهية على الأسئلة التي طرحت، قررت أن تطلب إلى الدولة الطرف إعداد تقرير شامل جديد وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن الإبلاغ. وخلال هذه الفترة السابقة على ٢٠٠٣، تمكنت كينيا أيضاً من تقديم تقرير أولي عن اتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، رغم أنه كان مقررًا تقديمه في عام ١٩٩٢. وغطى التقرير المقدم الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. كما تمكنت كينيا من تقديم تقريرها الأول بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٩ وتقريرها الثاني في ٢٠٠٢. ويجدر بالملاحظة هنا أن الإبلاغ الذي تم خلال هذه الفترة يمكن أن يعزى بدرجة كبيرة إلى قوى خارجية عن سيطرة البلد وإلى التمويل المقدم من المانحين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، أفاد الإبلاغ أيضاً وجود إدارتين حكوميتين محددتين مسؤولتين عن قضايا المرأة وقضايا الطفل.

١٣٥- ما بعد عام ٢٠٠٣: بعد عقود من الحكم الدكتاتوري وما صاحبه من انتهاكات لحقوق الإنسان، أظهرت حكومة كينيا التزاماً بالتخلي عن الماضي وتهيئة البيئة المواتية لكي يتمتع الجميع دون أي تمييز بحقوق الإنسان. وبدأت الحكومة عملية التوقيع والتصديق على جميع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان كما توفر الحماية لحقوق المواطنين على أوسع نطاق ممكن. واكتسبت التزامات البلد بموجب هذه الصكوك، بما فيها الإبلاغ، تركيزاً جديداً. وفي وقت إعداد هذا التقرير، أعد البلد تقارير عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ أحكام:

- اتفاقية حقوق الطفل، التقرير الثاني، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الخامس والتقرير السادس المجمعين، تموز/يوليه ٢٠٠٧، وجرى النظر في التقرير السابع في الدورة الثامنة والأربعين للجنة في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١١؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ آذار/مارس ٢٠٠٥، وقدمت التقرير الدوري الثالث الذي لم يناقش بعد؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، أيار/مايو ٢٠٠٧؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقد نظر فيهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛
- وقدمت كينيا تقريرها الأولي بشأن الاتفاقية الدولية المتعلقة بجميع أشكال التمييز العنصري، والذي نظرت فيه الدورة التاسعة والسبعين لهيئة المعاهدة في آب/أغسطس ٢٠١١.

## (ب) مساهمة مختلف أصحاب المصلحة في عملية الإبلاغ التي تضطلع بها الحكومة

١٣٦- يوجد لدى كينيا لجنة إرشادية/استشارية بشأن الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مؤلفة من الإدارات الحكومية، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية المعنية بنوع الجنس والتنمية، ومجلس الأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسة معنية ببحوث السياسات والالتزامات المجتمع المدني تمثل الحقوق التالية: حقوق الأطفال وحقوق النساء، والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق الأقليات. وتحدد اللجنة أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الاضطلاع بدور رائد في تجميع أي تقرير وطني بشأن صك معين من صكوك حقوق الإنسان. ويشمل أصحاب المصلحة أكثر الناس تأثراً بحكم معين في المعاهدة قيد النظر، بمن فيهم النساء، والأطفال، وجماعات مثل الجماعات الإثنية، وجماعات السكان الأصليين، والجماعات الدينية والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأعضاء الأحزاب السياسية والعمال. كما تدعي بصفة دائمة المعاهد الأكاديمية والبحثية.

١٣٧- وبمجرد الانتهاء من تحديد أصحاب المصلحة تتخذ الخطوات التالية:

- إجراء تدريب أولي على صك معين لفهم الالتزامات الناشئة عنه والمتعلقة بالإبلاغ؛
- تحديد البيانات والمعلومات ذات الصلة اللازمة لتجميع التقرير ومصادرهما؛
- تجميع البيانات وترتيبها في شكل تقرير هيكلية، يستخدم في تجميع المسودة الأولى؛ (وتساعد هذه الخطوة في التعرف على الفجوات في المعلومات)
- تعميم المسودة على الإدارات الحكومية المسؤولة عن الالتزامات المختلفة في الصك وعلى أصحاب المصلحة الآخرين للحصول على تعليقات إضافية؛
- وضع اللمسات الأخيرة على مسودة التقرير؛
- تنظيم حلقة عمل عن المصادقة والنشر؛
- وضع اللمسات الأخيرة على التقرير.

١٣٨- ويتمثل الدور الرئيسي لمختلف الإدارات الحكومية المسؤولة أساساً عن الحقوق المختلفة الواردة في صكوك حقوق الإنسان في جمع البيانات ونشر محتويات الصكوك ذات الصلة والتقارير التي تقدمها الدول إلى الهيئة المعنية بالمعاهدة.

١٣٩- ويبين الجدول التالي الإدارة الحكومية التي تضطلع بالدور الرائد في عملية الإبلاغ بموجب الصكوك الرئيسية للأمم المتحدة التي صدقت عليها كينيا والاستعراض الدوري الشامل.

صك الأمم المتحدة	الإدارة الحكومية الرائدة
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	إدارة الشؤون الجنسانية
اتفاقية حقوق الطفل	إدارة خدمات الأطفال
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	إدارة التنمية الجنسانية والاجتماعية
الاستعراض الدوري الشامل	وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية

١٤٠- وتسهم منظمات المجتمع المدني في الاجتماعات الوطنية واجتماعات الجماعات المواضيعية المصممة لتوفير معلومات لتقارير الدول. ولتعميق مشاركة تلك المنظمات، فإن الحكومة لا تشجع شركاء التنمية على دعم المجتمع المدني فحسب، بل تفاوضت مع الاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء صندوق للعناصر غير الحكومية الفاعلة باعتباره مصدراً مستقلاً لتمويل مشاركتها في مسائل الحوكمة التي تؤثر تأثيراً كبيراً على أعمال حقوق الإنسان.

١٤١- وأقامت الحكومة شراكات مع منظمات المجتمع المدني لكي تقوم بتبسيط ونشر التقرير الحكومي من خلال شبكاتها الواسعة الانتشار مع قيام الإدارات الحكومية بوضع التقارير على المواقع الخاصة بها على الإنترنت. وقد واجه هذا النهج صعوبات. غير أن وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية تدرس طرائق لنشرها على نطاق أوسع، حتى من خلال مساعدات من شركاء التنمية.

١٤٢- وثمة اتفاق في الآراء في كينيا على أنه حتى مع مشاركة منظمات المجتمع المدني باعتبارها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الإبلاغ الحكومي، فإن لها حقاً وعليها التزاماً بأن تقوم بتجميع وتقديم تقارير بديلة لمختلف هيئات المعاهدات. ومع تزايد رسوخ ثقافة تقديم التقارير في كينيا، بدأ هذا التعاون والتعايش يؤتي ثماره. وقد أشادت بلدان ومنظمات كثيرة بهذا النهج باعتباره أحد أفضل الممارسات بعد تقديم التقرير الوطني لكينيا بشأن الاستعراض الدوري الشامل. ولأن المجتمع المدني يكون دائماً على علم بما هو وارد في التقرير الحكومي، فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أيضاً أكثر انفتاحاً بصورة متزايدة فيما يتعلق بتشاطرها تقاريرها البديلة المقدمة لهيئات المعاهدات مع الحكومة.

## دور اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان في عمليات الإبلاغ الرسمية

١٤٣- كما ذكر في مكان آخر في هذا التقرير، فإن اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان هي المستشار الرئيسي للحكومة في مجال حقوق الإنسان. وتسترشد اللجنة في عملياتها بمبادئ باريس التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن إنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وقد اعتمدت اللجنة الوطنية من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يوجد مقرها في جنيف في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كمؤسسة من "الفئة ألف"، مما يعني أنه وجد أن اللجنة ملتزمة بالمبادئ. كما أن اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان عضو في اللجنة الإرشادية الاستشارية الوطنية بشأن الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجعل هذا من السهل عليها رصد التقارير الحكومية المقدمة إلى هيئات المعاهدات وكذلك الرصد النشط لتنفيذ الملاحظات/التعليقات الختامية لهيئات المعاهدات على المستوى الوطني.

## واو - معلومات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان

### (أ) السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

١٤٤- وضعت حكومة كينيا تحت قيادة وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان سياسة وطنية وخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. ويأتي هذا العمل متابعة لتوصية قدمت في مؤتمر فيينا العالمي للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في عام ١٩٩٣ بأن "تنظر كل دولة في استصواب وضع خطة عمل وطنية تحدد الخطوات التي تمكن تلك الدولة من تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان". وجاء ذلك في أعقاب إقرار بعدم التزام الحكومات السابقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهو وضع تفاقم نتيجة عدم وجود خطة واضحة تبين العمليات التي توصل إلى تنفيذ وتعميم حقوق الإنسان في جميع جوانب التنمية الوطنية.

١٤٥- وتقوم عملية وضع سياسة وطنية وخطة عمل وطنية لكينيا في مجال حقوق الإنسان على الحقيقتين التاليتين:

- أن إدخال تحسينات دائمة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان يعتمد في نهاية المطاف على الحكومة؛
- أن هذه عملية استشارية؛ وأن النتيجة النهائية لن توفر توجهها للحكومة فحسب، ولكنها ستكون أيضاً أداة يمكن من خلالها تقييم الحكومة ومساءلتها عن أعمال حقوق الإنسان من جانب جميع الكينيين. واتسمت عمليات التشاور، على كل من الصعيدين القطاعي والإقليمي بأهمية كبيرة لأغراض الإمساك بزمam خطة العمل الوطنية، والتي يعني عدم وجودها أن تواجه الخطة صعوبات بالغة. وكانت العملية

الكينية شاملة، إذ كانت الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ممثلين جميعاً في جميع طبقات العملية. وقد عقدت جلسات استماع إقليمية في جميع المقاطعات لجمع وجهات النظر العامة على مستويات معينة وأتاحت هذه الجلسات إشراك الجمهور بصورة فعالة ومباشرة.

١٤٦- وترد أدناه أغراض السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، باعتبارهما وثيقتين إرشاديتين في مجال حقوق الإنسان تبيان كيفية إعمال شرعة الحقوق في الدستور:

- ستكون أداة لتصميم وتقييم التدابير التي اتخذها البلد لإعمال حقوق الإنسان؛
- سوف تستخدم لمراجعة الحسابات المتعلقة بعناصر القوة والضعف، والفرص والتهديدات، في البلد فيما يخص حماية واحترام وإعمال وتعزيز حقوق الإنسان؛
- سوف تستخدم لتمكين الحكومة من تحديد أهداف وأولويات لحقوق الإنسان على أسس منطقية في حدود أطر زمنية ممكنة التحقيق - من خلال وضع أهداف، وأنشطة، وعمليات، واستراتيجيات، وإصلاحات لتحقيقها؛
- ستكون أداة لتخطيط وتخصيص وإدارة الموارد بأسلوب يتفق مع الأولويات المحددة لتعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان في كينيا. ومن ثم، فإن السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ستربطان بوضوح حقوق الإنسان بجدول الأعمال الوطني للتخطيط والتنمية في البلد؛
- سوف تستخدم في تقييم ورصد أداء البلد فيما يتعلق بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وسوف تعمل من أجل زيادة عمليات التصديق وإضفاء الطابع المحلي على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع التزامات كينيا.

#### (ب) الاستعراض الدوري الشامل

١٤٧- في السادس من أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت كينيا تقريرها الوطني للاستعراض الدوري الشامل. وجاء التقرير نتيجة عملية تشاورية بدرجة كبيرة داخل الحكومة، واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، ومؤسسات وطنية أخرى، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات تحليل السياسات. وخضع التقرير النهائي لعملية اعتماد من جانب مختلف أصحاب المصلحة. واضطلعت بدور رائد في هذه العملية اللجنة الوطنية الإرشادية الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الالتزامات الدولية لكينيا المتعلقة بحقوق الإنسان ونسقتها وزارة العدل والوثام الوطني والشؤون الدستورية.

١٤٨- وخلال الحوار التفاعلي، أدلى ٥٥ وفداً ببيانات. وكان هناك أيضاً ٢٢ بياناً إضافياً لم يتيسر الإدلاء بها في أثناء الحوار التفاعلي بسبب ضيق الوقت، وعرضت على الشبكة الخاصة

بالاستعراض الدوري الشامل. وقدم لكينيا ١٥٠ توصية قبلت كينيا ١٤٩ توصية منها. ولم يحظ الاقتراح المتعلق بعدم تجريم الاقتران بين أشخاص من نفس الجنس بتأييد كينيا. على أنه تجدر بالإشارة هنا إلى أنه في تقديم جميع الخدمات، لا يطلب من أي شخص أن يذكر توجهه الجنسي. ويحق لجميع الأشخاص التمتع بجميع الخدمات الحكومية والحماية الحكومية.

### متابعة المؤتمرات الدولية

١٤٩- في كامل التقرير، تم الربط بين التدابير التي اتخذتها كينيا والقرارات والالتزامات الدولية التي تستهدف تلك التدابير تحقيقها. ومن أمثلة ذلك: المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ وقرار كينيا بوضع سياسة وطنية وخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في عام ١٩٩٥، والمكاسب التي توصل إليها كينيا تحقيقها في مجال النهوض بالمرأة؛ ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، التي عقدت في ١٩٩٠، والتدابير التي اتخذتها كينيا صوب تعزيز وحماية وإعمال حقوق الطفل، وقمة الألفية لعام ٢٠٠٠.

١٥٠- وكان لقمة الألفية لعام ٢٠٠٠ الأثر في إعمال حقوق الإنسان في كينيا. وبتوقيع كينيا على إعلان الألفية، بدأت عملية التنفيذ في ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، خصصت كينيا وشركاؤها في التنمية موارد كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كينيا. وحددت الحكومة أولويات تمويل الأهداف بزيادة التمويل للقطاعات التي لها ارتباط مباشر بالأهداف. ووضعت رؤية كينيا للعام ٢٠٣٠ في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥١- ومنذ بدء عملية التنفيذ، أعدت كينيا بانتظام تقارير عن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠٠٣، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧، و٢٠٠٩. وتُبرز هذه التقارير الإنجازات الرئيسية وكذلك التحديات التي تواجه تنفيذ الأهداف في كينيا. وترد أدناه بعض هذه الإنجازات.

**تعميم التعليم الابتدائي:** ارتفعت النسبة الإجمالية للالتحاق من ٨٢,٢ في المائة إلى ١١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتحسن معدل إتمام الدراسة في المدارس الابتدائية من ٦٢,٨ في المائة في ٢٠٠٢ إلى ٨٣,٢ في المائة في ٢٠٠٩. وارتفع معدل الانتقال من المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية من ٥٩,٩ في ٢٠٠٨ إلى ٦٤,١ في المائة في ٢٠٠٩. والجنسان متساويان تقريباً في معدلات التحاق البنات والبنين. ويعزى هذا التحسن إلى جعل التعليم الابتدائي المجاني، وتطبيق التعليم المجاني في المدارس الثانوية واستمرار الاستثمار في البنى التحتية للمدارس الابتدائية الأساسية.

**إمكانية الحصول على إمدادات مياه نظيفة:** ارتفعت إمكانية الحصول على إمدادات مياه نظيفة من ٥٧ في المائة في ٢٠٠٦ إلى ٦٠,٤ في المائة في ٢٠٠٩. غير أن انتشار المستوطنات غير الرسمية لا يزال يمثل تحدياً يسعى مشروع النهوض بالعشوائيات الكينية للتصدي له.

**معدلات وفيات الرضع:** انخفض معدل وفيات الرضع من ٧٧ طفل رضيع لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في ٢٠٠٣ إلى ٥٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في ٢٠٠٩. وارتفعت تغطية التحصين الكامل إلى ٧٧,٤ في المائة في ٢٠٠٩ من ٥٦,٨ في المائة في ٢٠٠٣. ولا تزال نسب الوفيات النفاسية تشكل تحدياً على الرغم من زيادة نسبة حالات الولادة التي يحضرها أفراد صحيون مدربون من ٤٢ في المائة في ٢٠٠٣ إلى ٤٣,٨ في المائة في ٢٠٠٩.

## زاي- تنفيذ الأحكام الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاركة بين جميع معاهدات حقوق الإنسان أو بين العديد منها

### (أ) التدابير المتخذة للقضاء على التمييز وضمان المساواة

١٥٢- ينص الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وأهم متساوون في الحق في التمتع بالحماية وبالمنافع التي يكفلها القانون. وتشمل المساواة التمتع الكامل وعلى قدم المساواة بالحقوق والحريات الأساسية كافة. وقد كفل للمرأة والرجل الحق في المساواة في المعاملة، بما في ذلك الحق في تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولا يحق للدولة التمييز بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أي أساس، بما في ذلك على أساس العنصر، أو نوع الجنس، أو الحمل، أو الحالة الاجتماعية، أو الحالة الصحية، أو الانتماء الإثني، أو الاجتماعي، أو لون البشرة، أو العمر، أو الإعاقة، أو الدين، أو الضمير، أو العقيدة، أو الثقافة، أو الملابس، أو اللغة، أو المولد. ولا يحق لأي شخص التمييز ضد أي شخص آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أي من الأسس المذكورة أو المتوخاة أعلاه. ومن أجل الأعمال الكاملة للحقوق المكفولة في إطار هذا الحكم، يحول الدستور للدولة اتخاذ التدابير التشريعية وغير التشريعية، بما في ذلك وضع برامج وسياسات الإجراءات الإيجابية المصممة لعلاج أي حرمان يعاني منه أفراد أو جماعات نتيجة تمييز سابق.

١٥٣- وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور على أن القيم والمبادئ الوطنية للحكومة تشمل: الكرامة الإنسانية، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والاندماج، والمساواة، وحقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المهمشين وحمايتهم. ومن ثم، يقع على جميع أجهزة الدولة وجميع الموظفين العموميين واجب تلبية احتياجات الجماعات الضعيفة داخل المجتمع، بما في ذلك النساء، وكبار السن في المجتمع، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال، والشباب، وأفراد الأقليات أو المجتمعات المحلية المهمشة، وأفراد المجتمعات المحلية الإثنية أو الدينية أو الثقافية.

١٥٤- وهذه الأحكام مهمة لأن أوجه عدم المساواة في كينيا تتخذ أشكالاً مختلفة. ويظهر نصيب الفرد في الدخل والخدمات الاجتماعية اختلافاً بين الأقاليم، وبين نوعي الجنس، بل وفي قطاعات معينة من السكان. وترتبط أوجه عدم المساواة أيضاً بحقوق الإنسان والحكومة الديمقراطية من حيث إن أشكالاً معينة من عدم المساواة تعد تمييزاً. وينتج هذا بصورة جزئية

عن ضعف آليات المساءلة وشيوع انعدام المعرفة بين الجماعات المستبعدة والضعيفة بشأن الحق في أن تجعل لنفسها صوتاً مسموعاً في القرارات التي تؤثر عليها. ويتفاقم ذلك جراء عدم المساواة بين الرجال والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم وبخاصة جراء الهياكل القانونية النظامية وغير النظامية التي تتسم بعدم الحساسية. وهناك إقرار رسمي في كينيا بعدم المساواة هذه كما أن التصدي لها يمثل أولاً عنصراً جوهرياً في استراتيجية الإنعاش الاقتصادي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وثانياً في رؤية ٢٠٣٠، التي تسعى لإقامة مجتمع منصف وعادل ومن ثم تعزيز المساواة عن طريق القضاء على التمييز.

### التمييز ضد المرأة

١٥٥- ثمة اعتراف متزايد في كينيا بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية للمجتمع. غير أن المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية لا تزال تتعرض لعدة عوائق. وهذه التحديات تضع المرأة أساساً في وضع ضعيف (بالنسبة للرجل) من حيث تحقيق كامل الإمكانات والتمتع بالحريات كافة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الاقتصادية الكينية لعام ٢٠١١، رغم الارتفاع النسبي الشامل لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في كينيا (٨٥,١ في المائة)، تشير التقديرات إلى أن الرجال أكثر إلماماً بالقراءة والكتابة (٩٠,٦ في المائة) من النساء (٧٩,٧ في المائة). ورغم تساوي المرأة والرجل قانوناً في الحق في ملكية الأصول، فإن القوانين العرفية لا تزال تفرض وجوب استيلاء الرجال على ممتلكات زواجهم أو التصرف فيها كوديعة لديهم. وتمتلك النساء ٤ في المائة فقط من أراضي الدولة.

١٥٦- وقبل عام ٢٠١٠، بذلت كينيا محاولات عديدة لإدخال قوانين لمعالجة التمييز ضد المرأة دون أن تحرز نجاحاً كبيراً. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، صوت ٦٦ في المائة من الكينيين لصالح دستور جديد. وإذا نفذ هذا الدستور بصورة كاملة فإنه يحقق مكاسب كثيرة للمرأة تشمل:

- الحظر الصريح لجميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنف ضد المرأة؛
- الحق في امتلاك ووراثة الأراضي؛
- حماية ممتلكات الزوجية في أثناء الزواج وبعد انتهائه؛
- القضاء على التمييز في القوانين والأعراف والممارسات المتصلة بالأراضي وامتلاك الأراضي؛
- الاعتراف بالمساواة في الزواج؛
- ضمان التمثيل السياسي للمرأة؛
- حق المرأة في إعطاء جنسيتها لزوجها الأجنبي أو أطفالها الذين يولدون خارج البلد؛
- المساواة في مسؤولية الأم والأب في الإنفاق على الأطفال؛

- زيادة أعداد النساء في جميع أجهزة صنع القرار، بما في ذلك الحكومة؛ إذ لا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء الذين ينتخبون في الهيئات العامة من نفس الجنس عن الثلثين.

### التدابير التشريعية المتخذة لمكافحة التمييز

١٥٧- تلخص القائمة الواردة أدناه التشريعات المهمة التي اتخذت في كينيا لكفالة المساواة أمام القانون، وتوفير الحماية بموجب القانون، ومناهضة التمييز. وبصفة عامة، تحظر التشريعات التمييز المباشر وغير المباشر والإيذاء والملاحقة. كما تحظر التمييز على الأسس المبينة في الدستور في مجالات التوظيف (والمجالات المتصلة بالتوظيف)، والتعليم في المدارس، وتوفير السلع، والمرافق والخدمات، والأحزاب السياسية، وتولي الوظائف العامة.

١٥٨- وتفرض هذه التشريعات التزامات إيجابية على السلطات العامة بتعزيز المساواة في الفرص على أساس التنوع الإثني، والإعاقة ونوع الجنس. ويتطلب هذا من السلطات العامة المبادرة إلى استتصال التمييز وتعزيز المساواة في الفرص في تصميم وإيصال السياسات والخدمات، وذلك بصفتها صاحب عمل. وقد تتطلب الواجبات اتخاذ إجراء إيجابي للتصدي للحرمان ولإدماج المساواة في جميع مجالات عمل السلطة العامة.

- قانون التماسك والتكامل الوطنيين (القانون رقم ١٢) لعام ٢٠٠٨، الذي يعتبر التمييز على أسس إثنية خروجاً على القانون. وتعرف الأسس الإثنية في القانون بأنها تعني أيّاً من الأسس التالية، والتي تشمل لون البشرة، أو العنصر، أو الدين، أو الجنسية، أو الأصل الإثني أو القومي؛

- كما يحظر قانون الأشخاص ذوي الإعاقة التمييز من جانب أصحاب العمل ضد أشخاص آخرين على "أي أسس إثنية أو متعلقة بالاجتماع المحلي، أو عادات أو ممارسات ثقافية أو دينية"؛

- قانون اللجنة الوطنية المعنية بالجنسانية والتنمية، لعام ٢٠٠٣، لمحاربة التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وبموجب الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، ستتحول اللجنة إلى لجنة الجنسانية والمساواة؛

- ويحدد قانون الطفل الأحكام المتعلقة بمسؤولية الوالدين والتنشئة والتبني، والحضانة، والنفقة، والوصاية، ورعاية الأطفال وحمايتهم؛ كما ينظم إدارة مؤسسات الأطفال؛ وتنفيذ المبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه وللأغراض المرتبطة بذلك. وهو ينص على ألا يتعرض أي طفل للتمييز على أساس الأصل، أو نوع الجنس، أو الدين، أو العقيدة، أو العادات، أو اللغة، أو الرأي، أو الضمير، أو لون البشرة، أو المولد، أو الوضع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو أي وضع آخر، أو العرق، أو الإعاقة، أو الانتماء القبلي أو مكان الإقامة، أو الارتباطات المحلية؛

- ويشجع قانون الأحزاب السياسية التنوع الإقليمي والإثني والتوازن الجنساني، وتمثيل الأقليات، والجماعات المهمشة؛
  - ويحظر قانون اللاجئين في كينيا لعام ٢٠٠٦ التمييز ضد أي لاجئ و/أو طالب لجوء عن طريق وضع أحكام لكفالة التمتع على النحو المناسب بحقوق الإنسان دونما تمييز لا مبرر له؛
  - ويعزز قانون التوظيف المساواة في فرص التوظيف من أجل القضاء على التمييز في التوظيف؛ وتشجيع وضمان المساواة في الفرص لأي عامل مهاجر أو أي فرد من أفراد أسرة عامل مهاجر بصورة قانونية في كينيا؛ وتشجيع تكافؤ الفرص في التوظيف والقضاء على التمييز في أي سياسات أو ممارسات تتعلق بالتوظيف؛ وحظر التمييز المباشر أو غير المباشر ضد أي موظف أو موظف محتمل أو ملاحقة أي موظف أو موظف محتمل على أساس العنصر، أو لون البشرة، أو نوع الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الجنسية، أو الأصل الإثني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الحمل، أو الوضع العقلي، أو الوضع فيما يتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
  - قانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومكافحته لعام ٢٠٠٦، الذي ينشئ محكمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي يناط بها ولاية إحضار الشهود، وقبول الأدلة، والتوصية بإجراءات تتخذ بشأن أي شخص يتبين أنه ارتكب تمييزاً ضد الناس على أساس حالتهم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ١٥٩- وقد نص الدستور الكيني لعام ٢٠١٠، على تدابير واسعة النطاق حرصاً على ألا تكون المساواة موجهة نحو مختلف الناس فحسب وإنما نحو الجماعات والأقاليم أيضاً. ويتماشى هذا مع الخطة الأولية لكينيا لوضع رؤية لعام ٢٠٣٠.
- وتحقيقاً للإعمال الكامل للمساواة والتحرر من التمييز على النحو المتوخى في الدستور، يخول الدستور الدولة تعديل القوانين القائمة، وسن قوانين جديدة، واتخاذ تدابير أخرى تتضمن ما يلي:
- '١' إنشاء اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان والمساواة، في غضون سنة واحدة من دخول الدستور حيز النفاذ. المادة ٥٩.
  - '٢' وضع تشريعات من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية لكينيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. المادة ٢١(٤).
  - '٣' وضع ما يلزم من تشريعات وتدابير أخرى لتنفيذ المبدأ الذي يقضي بالألا يتجاوز عدد الأعضاء المنتخبين أو المعينين في الهيئات من نفس الجنس ثلثي الأعضاء. المادة ٢٧(٨).

- '٤' وضع التشريعات والسياسات وأي تدابير أخرى، بما في ذلك وضع المعايير اللازمة لتحقيق الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية - الاجتماعية. المادة ٢١(٢) والمادة ٤٣.
- '٥' وضع التشريعات والتدابير الأخرى، بما في ذلك البرامج والسياسات المتعلقة بالإجراءات الإيجابية المصممة لمعالجة أي حرمان عاناه الأفراد أو الجماعات بسبب تمييز سابق. المادة ٢٧(٦).
- '٦' اتخاذ تدابير لكفالة التنفيذ التدريجي للمبدأ القائل بأن يكون ٥ في المائة على الأقل من عامة الجمهور من بين الأشخاص ذوي الإعاقة أعضاء في الهيئات التي يعين أعضاؤها بالانتخاب والتعيين. المادة ٥٤(٢).
- '٧' وضع برامج لاتخاذ إجراءات إيجابية مصممة لكفالة مشاركة الأقليات والجماعات المهمشة وأن تكون ممثلة في نظم الإدارة وغيرها من جوانب الحياة؛ وأن تتاح لهم فرص خاصة في المجالات التعليمية والاقتصادية؛ وفرص خاصة في إمكانية الحصول على وظائف؛ وتطوير قيمهم الثقافية، ولغاتهم، وممارساتهم؛ وفرص معقولة في الحصول على الماء، والخدمات الصحية، والبنى التحتية. المادة ٥٦، والمادة ٥٤(د)، والمادة ٧(٣)(أ)(ب).
- '٨' وضع تشريعات لمنح المجتمعات المحلية أراض من الأراضي التي تمنح للمجتمعات المحلية والتي تحدد على أساس الانتماء الإثني، والثقافي أو المجتمعات المحلية المماثلة المعنية. المادة ٦٣.
- '٩' وضع تشريعات لتسجيل، وتنظيم وتمويل الأحزاب السياسية تنص على احترام جميع الأحزاب السياسية لحقوق جميع الأشخاص في المشاركة في العملية السياسية، بما في ذلك الأقليات والجماعات المهمشة، والمساواة والإنصاف بين الجنسين؛ وألا تؤسس على أساس ديني، أو لغوي، أو عنصري، أو إثني، أو جنساني، أو على أساس إقليمي، وألا تسعى للمشاركة في الحزب على الكراهية على أي من تلك الأسس. المادة ٩٢.
- '١٠' وضع تشريع لتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان وفي الجمعيات النسائية في المقاطعة؛ وكذلك تعزيز تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والشباب؛ والأقليات الإثنية وغير الإثنية؛ والمجتمعات المحلية المهمشة. المادة ١٠٠.
- '١١' الترتيب للتقاسم المنصف للإيرادات الوطنية التي يتم تحصيلها فيما بين الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات، مع مراعاة أوجه التباين الاقتصادي داخل المقاطعات وفيما بينها والحاجة إلى علاجها؛ وضرورة اتخاذ إجراء إيجابي لصالح المناطق والجماعات المحرومة. المادتان ٢٠٢ و ٢٠٣.

'١٢' إنشاء صندوق للتسويات وفقاً للمادة ٢٠٤. يتعين على الحكومة الوطنية استخدام صندوق التسويات لتوفير الخدمات الأساسية فقط بما في ذلك الماء، والطرق، والمرافق الصحية، والكهرباء للمناطق المهمشة بالقدر اللازم لتحقيق المساواة في توفير تلك الخدمات في تلك المناطق للوصول بما قدر الإمكان إلى المستوى الذي تتمتع به سائر مناطق البلد.

---